



كتب قومية



* إسرائيل

والسوق الأوروبية المشتركة

بقلم: يحيى المصرى
دبلوم فى اقتصاديات البلاد العربية



اهداءات ١٩٩٨

أ.د. / محمد العزيز برهام

رئيس قسم اللغة العربية الأسبق - الإسكندرية

كُتُبُ فَوْمِيَّةَ

إِسْرَائِيلَ

وَالسُّوقُ الْاُورُبِيَّةُ الْمُشْتَرَكَةُ

بقلم: يحيى المصْرى
دبلوم فى اقتصاديات البلاد العربية

قائمة المراجع

- ١ - أزيلوا اسرائيل - هذا هو الحل •
• للكتابة الأمريكية ايلين بيتى
- ٢ - السوق الأوروبية المشتركة وأثرها على الاقتصاد الأفريقي
الآسيوى تقرير مقدم الى المجلس الاقتصادى العربى •
- ٣ - أصول العلاقات السياسية الدولية •
الدكتور أحمد سويلم العمرى ••
- ٤ - مجموعة محاضرات العام الدراسى الخامس - معهد
الدراسات المصرفية (المحاضرات الخاصة بالسوق
الأوروبية المشتركة ومنطقة التجارة الحرة) •
- ٥ - مجلة التطور الاقتصادى فى الشرق الأوسط - هيئة
الأمم المتحدة •
- ٦ - مجموعة نشرات الادارة العامة للبحوث الاقتصادية •
- ٧ - احصائيات مصلحة الجمارك الخاصة بصادرات وواردات
الجمهورية العربية مع دول السوق الأوروبية المشتركة •
- ٨ - اقتصاديات ناقلات البترول
الاستاذ عبد الله الطريقي

٩ - اسرائيل حقائق وأرقام - جامعة الدول العربية •

١٠ - هذه هي الصهيونية - سلسلة اخترنا لك رقم ١

١١ - الصلح مع اسرائيل - عميد الامام •

١٢ - فلسطين في المعركة - فؤاد نصحي •

مقدمة

في الشهر الماضي قامت اسرائيل بنشاط كبير في محاولة الانضمام للسوق الأوروبية المشتركة ، ولقد تمثل هذا النشاط في زيارة وفد برلمان دول السوق لاسرائيل ثم زيارة ليفي أشكول وزير مالية اسرائيل لعواصم دول السوق الأوروبية المشتركة ، ومقابلاته مع المسؤولين والمختصين بالشؤون الاقتصادية في هذه الدول .

كما صاحب هذا النشاط عدة اجراءات اقتصادية داخل اسرائيل تهدف الى تقريب مستوى أسعار السلع الاسرائيلية بمثلتها في دول السوق المشتركة كتحفيض سعر الجملة وتخفيض أجور العمال وغير ذلك من الاجراءات التي تمت في ذلك الشهر وكان بعضها تنفيذاً لتوجيهات وفد البرلمان المذكور .

ولقد رأيت أن أعرض هذه المساعي وما انطوت عليه وما تهدف اليه في بحث مستقل يتضمن أربعة فصول :

الفصل الأول : عرضت فيه للسوق الأوروبية المشتركة، فتناولت أولاً مظاهر انهيار الاقتصاد الأوربي في السنوات التي تلت الحرب العالمية الثانية وكيف أدى هذا الانهيار الى تفكير ساسة أوروبا في مواجهته بتكامل اقتصادي وسياسي كما تناولت الظروف التي صاحبت انشاء السوق المشتركة والمراحل التي مرت بها حتى وقعت الاتفاقية

عام ١٩٥٧ - وأخيرا تناولت في هذا الفصل بعض النصوص الهامة للاتفاقية وأهدافها •

وفي الفصل الثاني : استعرضت النشاط الاسرائيلي الأخير في محاولة الانضمام للسوق الأوروبية المشتركة ورحلة أشكول ومقابلاته ونتائج هذه المقابلات ، ثم بينت الأسباب الحقيقية التي دفعت اسرائيل لهذا النشاط العاجل ، واستعرضت كذلك النشاط المضاد الذي قامت به الجمهورية العربية والدول العربية الأخرى لاحتباط هذه المحاولة وأخيرا ناقشت الخطوات التي اتخذت في هذا الشأن مينا مدى قوتها أو ضعفها من حيث تفهمنا لحقيقة السياسة الاسرائيلية وأهدافها.

وفي الفصل الثالث : عرضت المحاولات الاسرائيلية التي سبقت المحاولة الأخيرة والتي هدفت اسرائيل من ورائها الى تثبيت كيانها المتداعي •

وقد تناولت هذه المحاولات منذ أن حصلت اسرائيل على «وعد بلفور» عام ١٩١٧ واستمرت تحقق نجاحا في محاولاتها أو في أغلبها حتى كان اعتداء سيناء عام ١٩٥٦ الذي أصاب اسرائيل بخسائر فادحة بالرغم من مساعدة كل من إنجلترا وفرنسا لها في هذا العدوان •

ومنذ ذلك الوقت بدأت اسرائيل تشعر أن ميزان القوى لم يعد في مصلحتها كما كان من قبل •

أما في الفصل الرابع والأخير : فقد استعرضت بعض الوسائل
العملية التي يجب أن نرد بها على دول السوق الأوروبية المشتركة
إذا قبلت إسرائيل في عضوية السوق الأوروبية المشتركة .
وأرجو أن أكون قد وفقت .

يحيى المصرى

دبلوم في اقتصاديات البلاد العربية

٢٤ / ٤ / ١٩٦٢

الفصل الأول

أزمات الاقتصاد الأوربي

واجهت أوروبا خلال القرن العشرين أزميتين اقتصاديتين كان لهما أثر كبير في تدهور الاقتصاد الأوربي وانهاره ، كما كان لهما أثر كبير في تخطيط السياسة الاقتصادية الأوربية بشكل يهدف الى العمل على تنظيم الاقتصاد الأوروبي في مجموعه ويكون وسيلة الى تحقيق الوحدة السياسية الأوربية الشاملة ، وهاتان الأزميتان نتجتا من أزمة عام ١٩٢٩ ثم من الحرب العالمية الثانية •

١ - أزمة عام ١٩٢٩ (الكساد العالمي) :

انتابت العالم عام ١٩٢٩ أزمة اقتصادية شاملة هددت الثروات وفي مقدمتها الثروات الصناعية الطائلة وقد امتدت هذه الأزمة فشملت أغلب بلدان العالم وفي مقدمتها الولايات المتحدة وأوروبا حيث هبطت أسعار البورصة بلندن وامستردام وغيرهما وتكدست المصنوعات دون اقبال عليها ، وانكمشت التجارة الخارجية وزاد عدد المتعطلين زيادة كبيرة فوصل في أوروبا وحدها الى ما يقرب من ١٨ مليون عامل متعطّل • كما وصل في أمريكا الى ١٢ مليون عامل •

وقد عمدت الولايات المتحدة دفاعا عن صرحها الاقتصادي -

لكيلا يتداعى - الى حماية أسواقها والى تخفيض تعاملها مع أوروبا ومطالبتها لها بوفاء ما عليها من ديون الحرب الأولى ، وتعذر على أوروبا الوفاء بتصدير ذهبها الذى أصبح نادرا حيث انتقل قسط كبير منه بفعل الحرب العالمية الأولى الى العالم الجديد ، وعلى ذلك فقد اشتد الخلاف بين الولايات المتحدة وأوروبا وأصرت الولايات المتحدة على استمرار انقاص معاملاتها معها مما أدى الى زيادة تلبد الجو الاقتصادى والسياسى فى أوروبا •

وفى أواخر سبتمبر عام ١٩٣١ تعذر على بريطانيا أن تواصل مقاومتها للأزمة ، وكانت قد ثبتت سعر الاسترلينى على أساس قيمته قبل الحرب العالمية الأولى حتى تظل مهيمنة على الاسواق المالية الدولية ويظل الاسترلينى محتفظا بقوته كعملة دولية • غير أن هذه السياسة أدت الى انهيار تجارتها فاضطرت الى الخروج عن قاعدة الذهب فى العام نفسه وهبطت قيمة الجنيه الاسترلينى هبوطا كبيرا مما أدى الى انهيار قيمة العملات الأخرى التى كانت مرتبطة بالاسترلينى •

وقد أدى خروج إنجلترا عن قاعدة الذهب الى ارتباط النظام النقدى الدولى بالدول التى كانت مرتبطة بإنجلترا خرجت هى الأخرى عن قاعدة الذهب وارتبطت بالاسترلينى وتكونت بذلك كتلة الاسترلينى ، وبعض الدول التى اضطرت الى حماية نقدها وأرصدها من العملة الأجنبية قامت بفرض نظام الرقابة على النقد كالألمانيا وإيطاليا ، أما الدول الأخرى فلم تقبل الخروج عن قاعدة الذهب وظلت تقاوم

هاتين المجموعتين وأصرت على التمسك بقاعدة الذهب حتى انهارت تماما بعد ذلك بعدة سنوات واضطرت الى فرض الرقابة على النقد وتخفيض عملتها بالوسائل المختلفة لكي تشجع على جمع العملات الأجنبية التي تحتاج اليها في شراء اللوازم والضروريات كفرنسا •

ولقد اختلفت الآراء في أسباب هذه الأزمة الاقتصادية الكبرى: فذكر بعض علماء الاقتصاد أن سببها هو شركات الاحتكار والامتياز والمؤسسات الرأسمالية الضخمة التي تمتلك رهوس أموال تصل الى مئات الملايين من الجنيهات نظرا لما لها من نفوذ مالى واقتصادى قوى بل ونفوذ سياسى أيضا ، على حين لم يكن هناك أى اشراف على هذه الشركات الاحتكارية الكبرى ولم تكن تعنى أصلا الا بجمع الأرباح الطائلة (ومما يذكر أن أحد بنود اتفاقية السوق الأوروبية المشتركة تمنع قيام الشركات الاحتكارية) •

كما ذهب فريق آخر الى أن سبب هذه الأزمة هو الحرب العالمية الأولى التي أثقلت كاهل الحكومات والأفراد بنفقاتها الطائلة وحملت المتحاربين ديونا ثقيلة تنوء بها الرأسمالية الصناعية على الرغم من ضخامتها ووفرة احتياطياتها •

والحقيقة أن الحرب العالمية الأولى أحد أسباب الأزمة كما أن السياسة التي لجأ اليها المظطلعون بتصفيتها ضاعفت من حدتها وعوقت انقشاع سحبها ، فموامل الأزمة كانت وليدة معاهدات « فرساي » و « سان جرمان » و « تريانون » و « سيفر » وغيرها من معاهدات

فرض السلام ، تلك المعاهدات التي قامت على أساس عقاب المعتدى فلم توفق الى حل أغلب المشكلات الأوربية الخطيرة ونصت على فرض تعويضات خيالية يلتزمها المغلوب • مما تعذر عليه وفاؤه كما أدت الى انهياره اقتصاديا •

والأثر الواضح لهذه الأزمة الاقتصادية الكبرى هو تفكير الدول فى إيجاد نوع من التعاون الاقتصادى الجماعى لمواجهة النتائج التى تركتها هذه الأزمة ، ومن هنا كانت بداية تفكير الدول الأوربية فى انشاء المنظمات الاقتصادية للمحافظة على مستواها الاقتصادى ولضمان استمرار سيطرتها الاقتصادية على الدول المختلفة •

غير أن السنوات التى أعقبت هذه الأزمة كانت حافلة بمشكلات سياسية أخرى أدت الى قيام الحرب العالمية الثانية واتجاه الدول الى تركيز مجهوداتها الاقتصادية فى الاستعدادات الحربية والمعدات الثقيلة •

ب - الأزمة الاقتصادية الناجمة من الحرب العالمية :

تحملت أوروبا الغربية خسائر مادية كبيرة نتيجة الحرب العالمية الثانية والتكاليف الباهظة التى أنفقتها خلال هذه الحرب .. فلقد تحملت مايقرب من ٨٤ مليار دولار بالاضافة الى الخسائر الأخرى الناتجة من عدم استثمارها أموالها فى الخارج طوال فترة الحرب والتى تقدر بنحو ٢١ مليار دولار وعلى ذلك يكون مجموع الخسائر المادية التى

تحملتها أوروبا الغربية نتيجة الحرب الثانية ١٠٥ مليارات دولار
بالإضافة الى ستة ملايين نفس ذهبوا ضحايا هذه الحرب •

ولقد كانت دول غربي أوروبا مشغولة تماما في الحرب وفي
الانتاج الحربي دون أن تركز أى مجهود للانتاج العالمى والتجارة
الدولية • الأمر الذى دفع كثيرا من بلدان العالم التى كانت تتعامل
معهها الى تنمية مواردها والبحث عن بلدان أخرى غير أوروبية لتبادل
منتجاتها معها ولتشىء معها علاقات اقتصادية تقلل من اعتمادها على
الدول الأوروبية فى الحصول على السلع اللازمة لها •

كما أنه بعد الحرب العالمية الثانية ظلت أوروبا تنتج المعدات
الحربية لتموض مافقدته أثناء الحرب من ناحية ولمواجهة الخطر
الشيوعى الذى بدا واضحا بعد انتهاء الحرب الثانية من ناحية أخرى،
وبذلك ظلت نفقات اعادة التسلح تمثل نسبة ليست ضئيلة من مجموع
ميزانيات غربي أوروبا •

وعلى سبيل المثال أذكر أنه فى عام ١٩٥٥ زادت نفقات التسلح
عما كانت عليه عام ١٩٤٩ فى البلاد الآتية : -

البلد	عام ١٩٤٩	عام ١٩٥٥
فرنسا	٧ مليارات فرنك فرنسى	٢٠ مليار فرنك فرنسى
إيطاليا	٣٠٠ مليار ليرة ايطالية	٥٠٠ مليار ليرة ايطالية
انجلترا	٧٠٠ مليون جنيه استرلىنى	١٧٠٠ مليون جنيه استرلىنى
هولندا	٦٨٠ مليون فلورين هولندى	١٤٠٠ مليون فلورين هولندى

كما أن هناك عوامل أخرى تضافرت على إصابة الاقتصاد الأوروبي بعد الحرب العالمية الثانية منها تحول بعض الدول التي استقلت حديثا والتي خرجت عن المناطق النقدية الأوروبية عن أوروبا إلى غيرها من البلدان - كلما كان ذلك ممكنا لها - وبذلك فقدت أوروبا بعض عملائها الذين كانت تباع لهم منتجاتها وتشتري منهم المواد الخام •

ومن هذه العوامل أيضا انخفاض الامكانيات الانتاجية لدول أوروبا نتيجة لزيادة نفقات التسليح والدفاع - كما ذكرت - على حين كانت معظم هذه النفقات توجه إلى الانتاج السلمى قبل الحرب • كما أن انخفاض الانتاج الأوروبي أدى بدوره إلى انخفاض امكانيات التصدير ومن ثم إلى اصابه فئة كبيرة من الأوروبيين هي فئة المصدرين والمستقلين بانتاج سلع التصدير •

ومن هذه العوامل أيضا تبات عدد سكان دول غرب أوروبا وضيق سوقها وقدم وسائل الفن الصناعى المستعمل فى الانتاج فالنقصان فى عدد السكان يحمل بين طياته روح خذلان وتدهور الشعوب • ولقد توقف عدد سكان أوروبا عن الازدياد بالنسبة لباقي بلاد العالم بسبب تحديد النسل • وضعف الأسرة وانحطاط المستوى الأخلاقى وغير ذلك من الأسباب التى أدت إلى انخفاض نسبة سكان أوروبا بالنسبة لسكان باقي بلاد العالم • فقد كان سكان أوروبا يمثلون ٢٦ ٪ من سكان العالم عام ١٩١١ ، ثم انخفضت هذه النسبة إلى ١٨ ٪ عام ١٩٤٠ وفى فرنسا بوجه خاص انخفض عدد السكان بشكل كبير فقد كانوا

يمثلون ١٣ ٪ من سكان أوروبا في عام ١٨٥٠ فانخفضوا الى ٩ ٪
عام ١٩١١ ثم الى ٦ ٪ عام ١٩٤٧ •

ويلاحظ أن ضيق الأسواق الأوروبية سبب تدهور عدة مشروعات
صناعية في أوروبا وعدم تجديد آلاتها نظرا لانخفاض الطلب على
السلع الاستهلاكية وساعد هذا على تفاقم أزمة الاقتصاد الأوربي التي
سادت أوروبا بعد الحرب مباشرة كما أن السياسة الاقتصادية في أد
من هذه الدول ساعدت على زيادة حدة الأزمة نظرا لما كانت تفرضه
من رسوم جمركية وقيود أخرى كما أن أغلب سياسة هذه البلاد لم
يتجهوا الى وضع سياسة اقتصادية موحدة قائمة على عدم الاصرار على
الحدود السياسية لكل من هذه البلاد ، فقد كانت تحكم تفكير هؤلاء
السياسة العواطف المتضاربة والذكريات المرة من جراء الأحداث
التي سببتها الحرب •

هذه الأزمات التي انتابت الدول الأوروبية نتج عنها أشكال
ومنظمات وهيئات جديدة فقد ساعدت على تكوين منظمة التعاون
الاقتصادي الأوربي واتحاد غربي أوروبا ومنظمة الفحم والصلب
ثم نشأت منظمة أقوى من كل هذه المنظمات وهي السوق الأوروبية
المشتركة •

فلقد حاول عدد من الساسة الأوروبيين وضع أساس لبناء
أوروبا الجديدة (كما أطلقوا عليها حينئذ) أولا : بمعاهدة باريس
عام ١٩٥١ التي أنشأت اتحاد الصلب والفحم ، ثم بمعاهدة روما
عام ١٩٥٧ التي أعطت السوق الأوروبية المشتركة الشكل القانوني

وكان الهدف من كلتا المعاهدتين هو توحيد غربي أوروبا من
الناحيتين الاقتصادية والسياسية •

ظروف انشاء السوق الأوروبية المشتركة

ترجع فكرة السوق الأوروبية المشتركة الى الاقتصادى
الفرنسى « جان مونت » • كما ساهم فى انشائها عدد من كبار
السياسيين الاوربيين مثل دكتور أديناور مستشار المانيا الغربية
و « روبرت شومان » أحد كبار السياسيين فى فرنسا و « بول
هنرى سباك » وزير خارجية بلجيكا الآن •

ففى أعقاب الحرب العالمية الثانية كلف « جان مونت »
اعادة حركة التصنيع والحياة الاقتصادية العادية فى فرنسا التى
كانت قد دمرت فى أثناء الحرب العالمية الثانية التى استمرت
خمس سنوات ومن جراء الاحتلال الالمانى ، ونجح مونت فى أداء
هذه المهمة بدرجة لا بأس بها •

وبالرغم من أن هذه المهمة قد الفت عليه أعباء كثيرة
كان يفكر بالاضافة الى ذلك فى أن يبنى أوروبا الجديدة ، فان
خبرته الطويلة فى النواحي الاقتصادية والسياسية الأوروبية قد
أقنعتة أنه اذا أريد لاوروبا أن تستعيد عظمتها فان ذلك لا يكون
الا بتوحيدها سياسيا واقتصاديا •

غير أن محاولة التوحيد السياسى – وخاصة فى الفترة التى
أعقبت الحرب مباشرة – قد بدت بعيدة عن الواقع حيث كانت

المواقف المتضاربة والذكرات المرة تحكم تفكير القادة في أوروبا
'ما الوحدة الاقتصادية الاوربية فقد بدت لاعمال مرغوبا فيه
وانما هو شيء لا بد منه ، فلم يكن أمام أوروبا وسيلة أخرى
غيرها يمكن أن تنافس بها العملاء الاقتصاديين اللذين كانا قد
ظهرا بشكل واضح في ذلك الوقت وهما الولايات المتحدة
الامريكية والاتحاد السوفيتي •

وعلى ذلك وضعت خطة لتوحيد أوروبا على مراحل تبدأ
بتكوين هيئة للإشراف على موارد الحديد والصلب في أوروبا •
ثم على موارد أوروبا كلها ثم تنتهي بتكوين ولايات متحدة
أوربية •

ومن أهداف هذه الخطة تكوين مجتمع اقتصادي جديد
يقوم على ازالة جميع الحواجز والقيود المفروضة في وجه
التجارة ووضع خطة اقتصادية موحدة تهدف الى تنمية شاملة •

وبدأ « جان مونت » في تركيز كل جهده لتحقيق هذا
الهدف الاوربي بعد أن جمع حوله مجموعة من الذين يشاركونه
في هذا التفكير من فرنسا وألمانيا وإيطاليا وبلجيكا • وفي عام
١٩٥٠ طلب من بريطانيا أن تشارك في إيجاد أولى هذه المنظمات
الجديدة وهي منظمة الفحم والصلب الاوربية غير أن بريطانيا
رفضت هذا الطلب ، ومع ذلك فقد قررت المجموعة أن تمضي في
طريقها • (ومما يذكر أن بريطانيا اليوم تبذل عدة مساع لانضمام

للسوق الاوربية المشتركة التى انبثقت عن منظمة الفحم والصلب
• (الاوربية)

وتم توقيع المعاهدة الخمسينية التى قررت انشاء هيئة
عالية للاشراف على الفحم والصلب والمعروفة باسم « مشروع
شومان » فى باريس عام ١٩٥١ • من الدول التى كونت فيما بعد
السوق الاوربية المشتركة وهى فرنسا والمانيا الغربية وايطاليا
وهولندا وبلجيكا ولكسمبرج ، ولقد اعتبرت هذه المعاهدة
حينئذ خطوة جريئة بناءة فى سبيل وحدة أوروبا •

وكان معنى هذه المعاهدة أن الاتاج والتوزيع لكل حديد
وفحم أوروبا الغربية قد وضعا تحت تصرف سلطة عالية مستقلة ،
ولعل الأهمية الحربية لهذه المواد الخام تتمثل فى أنه أصبح من
غير الممكن لاية دولة أوربية بمفردها أن تشعل الحرب على دول
أخرى ، ومع ذلك فإن توريد هذه المواد الخام بأرخص الاسعار
وبأحسن الشروط يؤدى الى تقدم اقتصاديات هذه الدول بسرعة
وكفاية •

وكانت الخطوة التالية فى بناء صرح أوروبا هى السوق
الاوربية المشتركة التى كانت نتيجة لبعض المشكلات السياسية
فقى عام ١٩٥٠ قررت أمريكا اعادة تسليح ألمانيا للدفاع عن
أوروبا وهذا القرار - وهو أحد القرارات الهامة فى سياسة
أمريكا الخارجية - قوبل بمعارضة شديدة من جانب كل من
فرنسا وبريطانيا وكذا من بعض البلاد الاوربية الاخرى •

وعندما تبين أن الأمريكان لن يتراجعوا عن عزمهم في اشراك ألمانيا في خطط الدفاع لحلف شمال الاطلسي ، فكرت فرنسا في مشروع يعاد به تسليح ألمانيا ليس كدولة مستقلة تلحق بحلف الاطلسي ولكن كعضو فيما كان يسمى « منظمة الدفاع الاوربي » غير أن الجمعية الوطنية الفرنسية رفضت هذا المشروع الامر الذي اعتبر لطمة قاسية لخطط « جان مونت » في توحيد أوروبا . كما أوضح هذا الرفض أن الوحدة السياسية الاوربية ، التي كانت تعنى الوحدة في الدفاع مازال الطريق أمامها طويلا ولذلك فإن « جان مونت » قد شعر أنه يجب الاسراع في تنفيذ الوحدة الاقتصادية والا فانها ستلقى مصير « منظمة الدفاع الاوربي » .

وفي يوليو من عام ١٩٥٥ تقابل مندوبو ست الدول المذكورة في صقلية لمناقشة الاقتراحات الموضوعة في سبيل التكامل الاقتصادي الاوربي . وفي هذا الاجتماع كلفت لجنة يرأسها « بول هنرى سباك » وضع تفاصيل المعاهدة الخاصة بالسوق الاوربية المشتركة وهي الخطوة الثانية في طريق الوحدة الاوربية - الخطوة الاولى كانت منظمة الفحم والصلب الاوربية وقد سبق ذكرها .

ولقد تطلب الامر عقد اجتماعين آخرين لمندوبي هذه الدول الست للتشاور في بعض التفاصيل : الاول عقد في فينيسا عام ١٩٥٦ والآخر في بروكسل في العام نفسه .

وأخيرا اجتمع هؤلاء المندوبون في العاصمة الإيطالية في ٢٥ من مارس عام ١٩٥٧ ووقعوا « معاهدة روما » التي أعطت القوة الثانوية للسوق الأوروبية المشتركة ومكملتها « المنظمة الأوروبية للطاقة النووية » .

ومما يلاحظ على السوق الأوروبية المشتركة أنها تمثل ١٨٠ مليون نسمة وهم سكان الدول الست المذكورة . كما أنها تعتبر أكبر مساحة تجارية واحدة في العالم حتى بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي وكذلك يلاحظ أن الانتاج الصناعي قد ارتفع فيها بنسبة ٧٪/ عام ١٩٥٥ ونسبة ١٢٪ عام ١٩٦٠ وارتفع أيضا في عام ١٩٦١ بما يقرب من ١٩٪ وعلى ذلك فانه من المتوقع أن يصل الى مستويات الانتاج الأمريكية عام ١٩٧٥ وفي خلال الفترة بين عامي ١٩٥٠ و ١٩٦٠ ازداد الانتاج الصناعي الذي يغطي احتياجات المنطقة بنسبة ٩٠٪/ في حين أنه ازداد في الولايات المتحدة بنسبة ٣٩٪/ كما ازداد في بريطانيا بنسبة ٢٩٪ فقط .

والسوق الأوروبية المشتركة تنتج من الصلب ومن السيارات ومن البضائع المصنوعة الاخرى كميات أكبر من تلك التي تنتج في الاتحاد السوفيتي ، ويتوقع أنه في عام ١٩٧٥ سيتضاعف الناتج الاجمالي الاهلي لدول السوق الأوروبية المشتركة بالنسبة لما هو عليه في عام ١٩٦٠ .

ولمذ كان في مقدمة العوامل التي ساعدت على نجاح هذه

السوق ازالة جميع الرسوم الجمركية والحواجز الاخرى
الموضوعة فى طريق التجارة ، واقامة تعريفه جمركية خارجية
مشتركة بين دول هذه السوق والعالم الخارجى •

وكانت النية متجهة الى ازالة جميع هذه الحواجز فى مدة
أقصاها ١٥ أو ٢٠ سنة من توقيع المعاهدة عام ١٩٥٧ غير أن
نجاح الخطوات العملية للخطوة أدى الى الاعتقاد بأن هذه
الحواجز ستنتهى تماما بين عامى ١٩٦٥ و ١٩٦٦ •

وأخيرا فانه يمكن أن نستخلص الاهداف الاساسية للسوق
الاوربية المشتركة من افتتاحية المعاهدة التى تنص على : —

« ان الدول الست الموقعة على هذه المعاهدة تنوى أن
تقيم الاساس لانحداد دائم بين الشعوب الاوربية بازالة المؤثرات
الاقتصادية تدريجيا من حدودها السياسية والسوق الاوربية
المشتركة والاتحاد الجمركى سوف يضمن كل السلع وسوف
يوجدان السياسات العامة فى الزراعة والنقل والملة والقطاعات
الاقتصادية الأخرى »

وسوف تقام هيئات مختلفة للإشراف على النموالاقتصادى
كل هذه المقاييس سيكون من أغراضها الرئيسية الاستقرار
والتقدم فى كل نواحى الحياة الاوربية وتوفير العمل الملائم
لشعوب الدول الاعضاء •

وعلى ذلك فقد قامت السوق الاوربية المشتركة لتحقيق

الأهداف الواردة بهذه المقدمة الموجزة ، والتي لم تكن مجرد جبر على ورق ، إذ قد وضعت موضع التنفيذ منذ أول يناير عام ١٩٥٨ بعد أن صدقت الدول الاعضاء على معاهدة روما ولم تأت نهاية ذلك العام حتى كانت هذه المنظمة قد أتمت تخطيط البرنامج البعيد المدى لأعظم انتعاش اقتصادي شاهده أوروبا .

وهذا البرنامج يدعو الى : —

- ١ — سياسة عامة لتشجيع النمو الاقتصادي .
- ٢ — اتحاد جمركي ينشأ لازالة كل الرسوم الجمركية وأنصبة الاستيراد والقيود الاخرى على التجارة بين الدول الست .
- ٣ — تعريف خارجية مشتركة بين الدول الست والعالم الخارجي .
- ٤ — قواعد لتحريم تثبيت الأسعار أو ممارسة القيود على التجارة أو اقامة كارتلات أو احتكارات داخلية .
- ٥ — جعل ساعات العمل للفرد ٤٠ ساعة في الاسبوع لكل دول السوق .
- ٦ — وضع تعريف موحدة للأجور بالنسبة للنساء العاملات .

- ٧ - تحديد ثلاثة أسابيع كحد أدنى للإجازة السنوية التي يدفع عنها المرتب •
- ٨ - اعادة تمرين وتسكين العمال الذين يستقرون في مكان مزدحم بتحرير التجارة •
- ٩ - سياسات مشتركة للأجور والتأمين الاجتماعي والمكافأة التي يعطاها العمال العاطلون •
- ١٠ - حرية تنقل رأس المال والعمل •
- ١١ - حرية تنقل الخدمات كخدمات البنوك والتأمين •
- ١٢ - نظام متكامل تماما للنقل بحرا وجوا وبرا وكذا للنقل النهري •
- ١٣ - سياسة زراعية مشتركة •

أهم القواعد الواردة بالفاية

السوق الأوروبية المشتركة

١ - فترة الانتقال :

نصت المعاهدة على تحديد مهلة معينة تمكن الدول الأعضاء من الانتقال من النظام الحالي الى النظام الجديد ، وقد أطلق عليها « فترة الانتقال » وحددت مدتها مبدئيا باثنتي عشرة سنة وتنقسم فترة الانتقال ثلاث مراحل متساوية كل مرحلة ٤ سنوات .

وقد نص في المعاهدة على أنه يمكن الاتفاق بين الدول الاعضاء على مد المرحلة الاولى سنة أو سنتين اذا لم تسفر هذه المرحلة عن النتيجة المنشودة ، وكذلك مد المرحلة الثالثة أو الأخيرة سنة أو ثلاث سنوات . ويتضح من ذلك أن فترة الانتقال قد تزداد من ١٢ الى ١٥ أو ١٧ سنة .

٢ - المبادلات داخل نطاق السوق المشتركة .

تنص المعاهدة على إلغاء الحواجز الجمركية كلية بين الدول الأعضاء في نهاية فترة الانتقال وذلك بأن تخفض التعريفات الجمركية السارية على المبادلات بين الدول الاعضاء بنسبة ١٠٪ بعد سنة من قفاذ المعاهدة و ١٠٪ ثانية بعد ١٨

شهرًا من التخفيض الأول و ١٠٪/١٠ ثالثة في نهاية السنة الرابعة
وهكذا في كل مرحلة من المراحل الثلاث .

كما تنص المعاهدة أيضا على الفناء قيود الحصص بين
الدول الأعضاء كلية خلال فترة الانتقال ، وذلك بأن تجمع كل
دولة من الدول الاعضاء الحصص التي تقدمها للدول الخمس
الآخري عند بدء سريان الاتفاقية ، وتزاد هذه الحصص
المجمعة بنسبة ٢٠٪/٢٠ سنويا .

٣ - المبادلات بين دول السوق المشتركة وبألى دول العالم :

تنص معاهدة السوق الأوروبية المشتركة على توحيد
التعريف الجمركية التي تفرضها الدول الاعضاء الست بالنسبة
لباقى دول العالم الآخري وقد نص على أن توحيد التعريف
الجمركية للدول الأعضاء تماما عند نهاية فترة الانتقال . ويكون
تحديد هذه التعريف الموحدة بحيث تعادل المتوسط الحسابى
للتعريف الجمركية للدول الاعضاء عند بدء سريان الاتفاقية .

واتفق على أن يبدأ تطبيق التعريف الموحدة على المبادلات
مع الدول غير الأعضاء فى المعاهدة تدريجيا وذلك بنسبة ٣٠٪/٣٠
خلال كل مرحلة من المراحل الثلاث .

ومن المتفق عليه أن تبدأ الدول الست الاعضاء فى رسم
السياسة التجارية المشتركة على أساس موحّد خلال فترة

الاتصال ، تمهيدا للانتقال للنظام الجديد بعد انتهاء هذه الفترة .

وتنص المعاهدة على أنه عند نهاية المرحلة الثانية يجب أن يتم تنسيق السياسة والمعونات التي تقدمها الدول الاعضاء للمصدرين الى البلاد الاخرى .

وقد أعطت المعاهدة كلا من الدول الاعضاء منفردة الحق في اتخاذ التدابير الاحتياطية التي تراها لازمة لمواجهة ميزان المدفوعات اذا واجهت صعوبات خطيرة .

٤ - المسائل الزراعية :

بالنسبة للمنتجات الزراعية ، اتفق على أن تطبق أسس المبادلات التجارية بشروط خاصة أهمها تحديد حد أدنى لأسعار هذه المنتجات الزراعية ، واتخاذ الاجراءات الكفيلة بمنح الافضلية لمنتجات الدول الأعضاء .

فنظرا لما أبدته بعض الدول الاعضاء في المعاهدة مثل فرنسا وهولندا من أن المعاهدة يجب ألا تكون تتيح لها اضرار بمصالح المنتجين للمواد الزراعية فيها كما أصرت على وجوب العمل على حماية الانتاج المحلي في كل من الدول الاعضاء - نظرا لذلك نص على تكوين هيئة أوروبية زراعية لرسم سياسة زراعية مشتركة بين الدول الاعضاء ، وتولى هذه الهيئة بحث المشكلات التي تترتب على تنفيذ المعاهدة بالنسبة للمنتجات الزراعية .

وبمجرد سريان المعاهدة تدعو اللجنة السالفة الذكر الدول الأعضاء الى الاجتماع للعمل على رسم سياسة زراعية تتمشى مع أسس المعاهدة ، على أن تتقدم خلال سنتين الى مجلس وزراء السوق المشترك بالمقترحات الخاصة بهذه السياسة المشتركة .

وخلال أربع السنوات الأولى من بدء سريان المعاهدة تقوم اللجنة المذكورة باعداد نظام لتحديد حد أدنى لأسعار المنتجات الزراعية الأساسية فى كل من الدول الأعضاء على أن يوقف أو يخفض استيراد هذه المنتجات مؤقتا . أو يسمح باستيرادها بأسعار تزيد عن الحد الأدنى السابق الاشارة اليه .

ولكى تحقق المعاهدة ضمان تفضيل الشراء للمنتجات الزراعية من السوق المشترك بوساطة الدول الأعضاء اتفق على ابرام اتفاقات وعقود طويلة الأجل بكميات من المنتجات الزراعية تحدد فى كل حالة بأسعار مساوية للأسعار التى تدفعها الدول الاعضاء المستوردة الى منتجى هذه المنتجات فيها .

٥ - مسائل اقتصادية عامة :

نصت المعاهدة على أنه يجب على الدول الأعضاء خلال المرحلة الأولى (أربع سنوات) عقد وتطبيق اتفاقات فيما بينها لتوحيد أجور الرجال والنساء ، وتوحيد أجور ساعات العمل العادية وساعات العمل الاضافية .

كما حرم على الدول الأعضاء منح المساعدات المباشرة ،
أو غير المباشرة التي تؤدي الى خلق المنافسة غير الحرة ، الا اذا
كانت تهدف الى انعاش مناطق معينة أو نواحي نشاط معينة ،
كما يحرم على الدول الاعضاء الدخول في اتفاقات أو اتحادات
من شأنها تهديد المنافسة الحرة •

ونص على أن تلغى خلال فترة الانتقال جميع النظم
والقوانين التي تؤدي الى التمييز في الجنسية بين رعايا الدول
الأعضاء ، فيما يختص بالخدمات والاقامة للأشخاص الماديين
والاعتباريين •

كما نص على تطبيق أسس المعاهدة على وسائل النقل
سواء بالسكة الحديدية أو بالطرق البرية أو المائية •

ونص على أن تلغى جميع القيود المفروضة على حرية
التنقل للعمال بين الدول الأعضاء في مدة أقصاها نهاية فترة
الانتقال •

كما اتفق على إلغاء كل القيود المفروضة على حركة رؤوس
الأموال خلال فترة الانتقال • ولكنه نص على امكان منح أية
دولة من الدول الأعضاء الحق في اتخاذ الاجراءات التي تكفل
لها مواجهة أية صعوبات تتعرض لها بخصوص حركة رؤوس
الأموال •

كما تهدف المعاهدة الى ايجاد التناسق التدريجي لسياسة
الدول الأعضاء لتطبيق أسسها على مسائل العملة •

٦ - البنك الأوربي للاستثمار :

نصت معاهدة السوق الأوروبية المشتركة على مساهمة الدول الأعضاء في العمل على نشر سياسة الاستثمار العامة في السوق ، وخاصة المناطق المتخلفة اقتصاديا في شمال افريقية وفي باقي مستعمرات الدول الأعضاء باعتبارها داخلة في منطقة السوق المشتركة ، كذلك نص على تمويل الصناعات الحديثة التي يصعب تمويلها على أساس داخلي .

ولهذا نصت المعاهدة على انشاء « بنك أوربي للاستثمار » ، ليتولى عملية استثمار الحصص التي تساهم بها الدول الأعضاء في انعاش المناطق المذكورة أو المساهمة في نهضة المؤسسات بها على الطريقة الحديثة ، وتنفيذ المشروعات ذات المنفعة العامة .

وقد نص على أن يتكون رأس المال للبنك من مليار دولار يساهم به الأعضاء على النحو الآتي : -

فرنسا	٣٠٠,٠٠٠,٠٠٠	دولار
ألمانيا	٣٠٠,٠٠٠,٠٠٠	دولار
إيطاليا	٢٤٠,٠٠٠,٠٠٠	دولار
بلجيكا	٨٦,٥٠٠,٠٠٠	دولار
هولندا	٧١,٥٠٠,٠٠٠	دولار
لوكسمبرج	٢,٠٠٠,٠٠٠	دولار
المجموع	١,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠	

ونص على أن يدفع ربع رأس المال بالذهب ، والباقي
بالعملات الوطنية .

٧ - صندوق الاستثمار العام للمستعمرات :

نص بروتوكول خاص للسنوات الخمس الأولى على
صندوق الاستثمار العام لأقاليم ما وراء البحار برأس مال قدره
٥٨١ مليون دولار لإنجاز مشروعات الاستثمار في المستعمرات
في مدة خمس سنوات كمرحلة أولى وتشترك الدول الأعضاء في
الصندوق المذكور بالحصص التالية : -

فرنسا	٢٠٠,٠٠٠,٠٠٠ دولار
ألمانيا	• ٢٠٠,٠٠٠,٠٠٠
بلجيكا	• ٧٠,٠٠٠,٠٠٠
هولندا	• ٧٠,٠٠٠,٠٠٠
إيطاليا	• ٤٠,٠٠٠,٠٠٠
لوكسمبرج	• ١,٢٥٠,٠٠٠
المجموع	• ٥٨١,٢٥٠,٠٠٠

وقد اتفق على أن يصرف هذا المبلغ على مشروعات الاستثمار في

مستعمرات الدول الأعضاء في المدة المذكورة على النحو التالي :

دولار في المستعمرات الفرنسية	٥١١,٠٠٠,٠٠٠
البلجيكية	٣٠,٠٠٠,٠٠٠
الهولندية	٣٥,٠٠٠,٠٠٠
الإيطالية	٥,٠٠٠,٠٠٠
المجموع	٦٨١,٠٠٠,٠٠٠

٨ - موقف مستعمرات الدول الأعضاء من المعاهدة :

نصت معاهدة السوق الأوروبية المشتركة على تطبيق قواعد إلغاء الحواجز الجمركية بين الدول الأعضاء والمستعمرات التابعة بصورة عامة في المستقبل القريب .

ولقد وافقت الدول الأعضاء على أول اتفاق ومدته خمس سنوات بخصوص الاستثمارات في المستعمرات الفرنسية والبلجيكية والإيطالية والهولندية التي كانت تشمل بلاد أفريقية الغربية الفرنسية متضمنة السنغال ، والسودان الفرنسي ، وغينيا وساحل العاج وداهومى والنيجر وأفريقيا الفرنسية الاستوائية بما فيها من الكونجو الأوسط وأويانجى - شارى وتشاد ، وجامبونى ، والأقاليم الفرنسية لسان بيير وميكرون ، وأرجين الكوموريس ومدغشقر وساحل الصومال الفرنسى ونيو كاليدونيا والجزر الفرنسية فى أوشنيا ، وتوجلاند ،

والكاميرون (وهي تحت الوصاية) والكونغو البلجيكي ،
ورواندا ، وأوراندي ، والصومال الايطالي (وهو تحت الوصاية)
وغينيا الهولندية الجديدة •

وفي تصريح ملحق بالمعاهدة أقرت الدول الأعضاء الست
استعدادها لبحث المساهمة في مشروعات الاستثمار في مراكش
وتونس •

٩ - الصندوق الاوربي للتدريب المهني للعمال :

تقوم الدول الأعضاء مشتركة بتمويل هذا الصندوق في
نطاق المعاهدة ، ويقوم الصندوق بتغطية ٥٠٪ من المصروفات
التي ستخصصها كل دولة من الدول الاعضاء للتدريب المهني
للعمال ، وتعويضهم عما قد يصيبهم من خسارة نتيجة لتغير
المؤسسات التي يعملون فيها •

١٠ - البروتوكول الخاص بفرنسا :

أُلحق بالمعاهدة بروتوكول خاص يخول فرنسا بخلاف
بقية الأعضاء - حق منح ائانات للتصدير وفرض ضرائب خاصة
على الواردات • ويبقى لها هذا الحق الى أن تتوازن مدفوعاتها
وتصل احتياطياتها من العملات الأجنبية الى حد يعتبر مرضيا •
وقد اتفق على منح فرنسا حق طلب التحكيم ليقرر : هل ميزانها
قد توازن أولا ؟ وتقوم الهيئة المشتركة الساهرة على تنفيذ
المعاهدة (وهي مجلس الوزراء) بدراسة نظام ائانات التصدير

والضرائب على الواردات في فرنسا سنويا • وعلى فرنسا أن تقدم تقريرا سنويا عن اعانات التصدير والضرائب التي تفرضها على الواردات ، وكذلك ما تكون قد أدخلته من تعديل هذين النظامين •

١١ - هيئة السوق :

تشكل الهيئات المشرفة على تنفيذ المعاهدة بالصورة الآتية :

أولا : الجمعية العمومية ، وتكون من ممثلين تختارهم برلمانات الدول الاعضاء بالنسب الآتية :

فرنسا	٣٦ ممثلا
ألمانيا الغربية	٣٦ •
إيطاليا	٣٦ •
بلجيكا	١٤ •
هولندا	١٤ •
لوكسمبرج	٦ ممثلين
<u>المجموع</u>	<u>١٤٢</u>

وعلى الجمعية أن تضع فيما بعد مشروعا لانتخابها بطريق الاقتراع العام المباشر •

وللجمعية الحق في فرض رقابتها على أعمال اللجنة الأوروبية

٣٢ و ٤ - إسرائيل والسوق الأوروبية المشتركة

واللجان الاخرى ، وهى تجتمع مرة كل سنة لمناقشة تقرير هدم
اللجان ومن حقها اقالمتها بأغلبية ثلثى الأصوات •

واختصاص هذه الجمعية استشارى ولا يقتصر على
السوق الأوروبية المشتركة بل يمتد أيضا الى الاتحاد الذرى
(الاورانيوم) واتحاد الصلب والفحم (مشروع شومان) ولهذا
فقد عدلت اتفاقية اتحاد الصلب والفحم الموقعة من الدول
الست •

ثانيا : مجلس الوزراء : وهو صاحب السلطة الأصلية
لاتخاذ القرارات المتعلقة بتنفيذ معاهدة السوق المشتركة ويتكون
من ممثل لكل دولة من الدول الاعضاء •

ويصدر المجلس قراراته بحسب الحالات المختلفة التى
تعرض عليه فبعض الحالات يشترط فيها اجماع الأصوات •
وبعض الحالات تقتضى الحصول على الأغلبية المطلقة فحسب •
وفى هذه الحالة يكون لكل من فرنسا وألمانيا وإيطاليا أربعة
أصوات ولكل من هولندا وبلجيكا صوتان ، وللكسمبورج
صوت واحد •

وفيما يتعلق بالاقتراحات المقدمة من اللجنة الأوروبية الى
مجلس الوزراء فانه نسبة الأغلبية المطلوبة للموافقة على هذه
الاقتراحات هى ١٢ صوتا ، ولكن فى بعض الحالات يجب أن
تمثل هذه الأصوات الاثنا عشر ، أصوات الدول الأربع •

ثالثا : اللجنة الاوربية : وتتكون من تسعة أعضاء ويقوم بتعيينهم مجلس الوزراء ، بناء على اقتراح أو ترشيح الحكومات ويشترط ألا يزيد المتعون الى دولة واحدة على عضوين وتقوم هذه اللجنة بتنفيذ المعاهدة وتنفيذ توصيات مجلس الوزراء وتزاول سلطات محالة اليها من المجلس ، كما تقوم بعرض الاقتراحات الخاصة بتنفيذ أهداف الاتفاقية على مجلس الوزراء لاقرارها .

رابعا : محكمة العدل : وتتكون من سبعة أعضاء تعينهم الحكومات لمدة ست سنوات ، ومهمتها تفسير الاتفاقية وفرض المنازعات بين الدول الاعضاء وتقرير أو تحديد مايعد انتهاكا للاتفاقية .

ويشمل اختصاص محكمة العدل بالاضافة الى السوق المشتركة الاتحاد الذرى (الاورانيوم) واتحاد الصلب والفحم خامسا : اللجنة الاقتصادية والاجتماعية ، ومهمتها استشارية ، وتتكون من ممثلى الصناعة والعمال والزراع والتجارة والمهن الحرة لتوجيه المشورة الى السوق . وتتكون هذه اللجنة بالصورة الآتية : —

فرنسا	١٤ عضوا
ألمانيا الغربية	١٤ عضوا
بلجيكا	١٢ عضوا
هولندا	١٢ عضوا
نوكسمبرج	٥ أعضاء

• ويعين المجلس هذه اللجنة لمدة أربع سنوات •

ويشمل اختصاصها بالإضافة الى السوق المشتركة الاتحاد

الذرى أيضا (اليورانيوم) •

١٢ - ميزانية السوق المشتركة :

تتكون ميزانية السوق المشتركة من حصص تدفعها الدول

الاعضاء بالنسبة التالية : -

فرنسا	٢٨٪
ألمانيا الغربية	٢٨٪
إيطاليا	٢٨٪
بلجيكا	٧٫٩٪
هولندا	٧٫٩٪
لوكسمبرج	٢٫٠٪

١٣ - مدة المعاهدة وبدا نفاذها :

بالنسبة لمدة المعاهدة فهي أبدية غير محددة المدة ، وقد

اتفق على بدء تنفيذها فى الأول من يناير سنة ١٩٥٨ ، وعلى مجلس

الوزراء أن يجتمع فى خلال شهر من بدء نفاذ المعاهدة أما

الجمعية فبعد هذا بشهرين ، وأما محكمة العدل فعندما يتم

تعيين أعضائها •

الفصل الثاني

النشاط الإسرائيلي الأخير في محاولة الانضمام إلى السوق الأوروبية المشتركة

مظاهرة :

منذ فبراير الماضي وحتى اعداد هذا الكتاب بذلت اسرائيل جهودا جارة في سبيل محاولة الانضمام للسوق الأوروبية المشتركة أو الوصول الى درجة قوية من الروابط الاقتصادية مع دول السوق المشتركة . ولكي يمكن اعطاء صورة واضحة للجهود والمساعى التي بذلتها اسرائيل في هذا الشأن وموقف دول السوق المشتركة ونواياها يجب أن نعرض التطورات الهامة التي جرت في هذا الموضوع منذ يوم ٣ من فبراير الماضي حيث وصل الى اسرائيل وفد يضم عشرين عضوا يمثلون مجلس برلمان أوروبا لاجراء مباحثات مع المسؤولين الاسرائيليين حول رغبة اسرائيل في الانضمام للسوق الأوروبية المشتركة .

ولقد كانت هذه الزيارة مظهرا واضحا لاهتمام دول السوق المشتركة برغبة اسرائيل في الانضمام اليها . الأمر الذي أثار هذا الموضوع من جديد لدى الهيئات والمنظمات العربية

المهتمة به • فكافته تظن أنه في سبيله الى الزوال بعد أن اتخذ المجلس الاقتصادي العربي بجلسته المنعقدة في ٢٤/٦/١٩٦١ م القرار الآتي :-

١ - توصية حكومات الأعضاء باتخاذ مايلزم من اجراءات مناسبة لتنبية دول السوق الأوروبية المشتركة على أن الدول العربية تعتبر اتساق اسرائيل الى السوق المذكورة أمرا بالغ الخطورة بالنسبة لعلاقات دول السوق الأوروبية بالبلاد العربية
ب - توصية حكومات الأعضاء بأن تقوم بالمساعي الدبلوماسية العاجلة للحيلولة دون انضمام اسرائيل الى السوق بأية صورة كانت •

كما قامت بعض الدول العربية فعلا بتنفيذ هذه التوصية واعتبر أن الأمر قد انتهى عند هذا الحد نظرا لأن اسرائيل كانت قد عدلت - ظاهريا - عن طلب الانضمام لعضوية السوق المشتركة •

حتى كأننا أوائل فبراير الماضي وكانت زيارة الوفد المذكور لاسرائيل تلبية لدعوتها ، وهنا تبين بوضوح أن عدول اسرائيل لم يكن الا شكلا خارجيا يخفي وراءه جهودا جبارة بذلتها اسرائيل في محيط دول السوق الأوروبية حتى اقتنعت هذه الدول بضرورة بحث الموضوع بصرف النظر عن الضجة التي قد تثار في بعض البلاد العربية المتبنية لقضية فلسطين واعادة اللاجئين العرب الى ديارهم •

غير أنه مضت فترة بعد هذه الزيارة دون أن تثار الضجة التي كانت تتوقعها اسرائيل حتى كان أوائل مارس الماضى عندما قام ليفى أشكول وزير مالية اسرائيل بجولة واسعة النطاق بين دول السوق المشتركة للبحث عن وسيلة سريعة للانضمام الى هذه المنظمة . وبدأ نشاط كبير من جانب دوائر السوق المشتركة والدوائر الاسرائيلية لبحث هذا الموضوع .

وفى ٣ من مارس الماضى طار فجأة الدكتور لود فيج ايرهارد نائب رئيس حكومة ألمانيا الغربية ووزير اقتصادها الى بلجيكا لمقابلة ليفى أشكول الذى كان ينتظره هناك ، وبعد انتهاء الاجتماع بدأت التصريحات تتوالى مشيرة الى احتمالات انضمام اسرائيل الى السوق المشتركة على أساس أن هذه المسألة أصبحت مسألة حيوية بالنسبة لاسرائيل بل أصبحت بالنسبة لها مسألة حياة أو موت كما عبر البعض هناك .

وقد صرحت الدوائر الاسرائيلية فى بروكسل أن ايرهارد وأشكول بحثا الطرق والوسائل الكفيلة بتحقيق علاقة اقتصادية أوثق بين اسرائيل والسوق الأوروبية المشتركة ، وذكرت هذه الدوائر أيضا أن ايرهارد أكد اهتمام حكومة ألمانيا الغربية بتأييد هذه المسألة ذات الأهمية الحيوية لاسرائيل وايجاد حل ايجابى لها عن طريق مفاوضات تتم فى المستقبل .

أما مصادو ألمانيا الغربية فى بروكسل فقد ذكرت أن

ايرهارد صرح بأن لجنة مشتركة ستألف لبحث الصورة التي يمكن ان تتخذها العلاقات الاقتصادية بين اسرائيل والسوف الأوربية المشتركة في المستقبل .

ولم يكن هذا الاجتماع الأول لأشكول في بلجيكا اذ كان قد اجتمع مع بول هنرى سباك وزير خارجية بلجيكا وأحد الأعضاء المؤسسين للسوق الأوربية المشتركة - كما سبق ذكره - وذكرت الدوائر الاسرائيلية عن هذا الاجتماع أنه تناول ضرورة بدء مفاوضات بين اسرائيل والسوق المشتركة وقالت ان سباك أعرب عن ادراك حكومة بلجيكا لمشكلات اسرائيل الخاصة .

وفي ٤ من مارس الماضى أذاعت وكالة الأسوشيتد برس أن أشكول طار الى باريس ، وهي ثالث زيارة يقوم بها لها في رحلته هذه . ونقلت هذه الوكالة عن أشكول قوله « انى سأجتمع في باريس مع زميلي الفرنسى جيسكار وستانج لبحث المسائل المتصلة بالسوق الأوربية المشتركة وسأعود الى بروكسل اليوم لاستئناف الاتصالات مع رجال الرابطة الاقتصادية الأوربية في العاصمة البلجيكية » ومن المعروف أنه كان يعنى اجتماعه بالبروفيسور والتر هولشتين رئيس اللجنة التنفيذية للسوق الأوربية المشتركة وقد عاد أشكول مساء ٥ من مارس الى بلجيكا ليواصل اتصالاته بعد أن أجرى محادثات طويلة استمرت طوال ذلك اليوم مع وزير مالية فرنسا .

وفي ٧ من مارس الماضي أعلن متحدث بلسان السفارة الاسرائيلية أن ليفي أشكول أبلغ رسميا السوق الأوروبية المشتركة في مذكرة بعث بها الى لجنتها التنفيذية أن اسرائيل تريد أن تكون لها رابطة من نوع ما بالسوق الأوروبية المشتركة . وقد سلمت هذه المذكرة الى البروفسير الألماني والتر هولشتين رئيس اللجنة التنفيذية للسوق المشتركة . وقد ذكر المتحدث أنه على الرغم من أن المجلس الوزاري للسوق - الذي كان قد أنهى أعماله - لم يبحث هذه المذكرة فان ثمة آمالا طيبة في أن تبحث المذكرة الاسرائيلية في الاجتماع الوزاري التالي الذي يعقد في ١٢ من ابريل سنة ١٩٦٢ ، وعندما سئل هذا المتحدث : هل الارتباط سيكون على هيئة لاتفاق تجارى بين اسرائيل والسوق المشتركة ذكر أنه سيكون أكثر من ذلك .

هذا وقد عاد أشكول الى اسرائيل بعد ظهر يوم ٨ من مارس الماضي بعد أن قام بهذا المجهود الشاق ، وبعد ذلك بأسبوع ، أى بعد أن تقدمت الجمهورية العربية والجامعة العربية بانذاراتها لدول السوق الأوروبية أعلنت بعض المصادر الأوروبية أن السوق الأوروبية المشتركة تبحث بغاية الحذر جميع السبل لاحتمال انشاء علاقات أكثر وثوقا بين السوق الأوروبية واسرائيل .

وبعد ذلك بعدة شهور وعلى وجه التحديد في ٢٥ سبتمبر الماضي اتخذ مجلس وزراء السوق الأوروبية المشتركة قرارا باجراء

محادثات مع اسرائيل بشأن طلبها الخاص بالمشاركة فى السوق ،
على أن تبدأ هذه المباحثات فى وقت قريب •

أسباب التعجيل بهذه المحاولة :

تعمل اسرائيل على محاولة الانضمام الى السوق الأوروبية
المشتركة منذ انشائها عام ١٩٥٧ غير أن هذه المحاولات أخذت
طابعا جديا منطويا على السرعة الشديدة منذ فبراير الماضى
وخاصة عندما زار اسرائيل وفد برلمان أوروبا لاجراء مباحثات مع
المسؤولين فى اسرائيل حول رغبتها فى الانضمام للسوق
الأوروبية المشتركة ، وعقب ذلك مباشرة خفضت قيمة الجنيه
الاسرائيلى لتقريب قوته الشرائية فى الخارج من قوة العملات
الأخرى لدول السوق كالفرنك والليرة والمارك ، وارتبط
التخفيض بعدة اجراءات كإلغاء إعانات التصدير وعلاوة العملة
وهذه اجراءات الغرض منها تقريب أسعار المنتجات الاسرائيلية من
أسعار منتجات دول السوق ، تمهيدا لانضمام اسرائيل الى السوق
المشتركة أو الارتباط معها برباط قوى •

كل ذلك جاء عقب الرحلة الشهيرة التى قام بها لىنى
اشكول وزير مالية اسرائيل الى دول السوق حيث ناقش
المسؤولين هناك حول رغبة اسرائيل فى الانضمام الى السوق
الأوروبية المشتركة •

ولكن .. لماذا أبليت اسرائيل هذا الاهتمام الكبير فى

هذا الوقت بالذات .. ؟ ولماذا لم تترك الموضوع يأخذ مجراه .
الطبعي كما كانت تتجه من قبل ٩٠ ،

لعل الاجابة عن هذين السؤالين تتجلى في الانباء الواردة
من داخل اسرائيل منذ عدة أشهر معلنة انهيار الاقتصاد
الاسرائيلي الى درجة الخطورة ، يضاف الى هذا قرب انتهاء
التعويضات الألمانية لاسرائيل .

ففي ٩ من فبراير الماضي اعترف وزير مالية اسرائيل بالعجز
المستمر في الميزان التجاري لاسرائيل ، وذلك عندما قام باعلان
خفض قيمة الليرة الاسرائيلية للمرة الرابعة منذ عام ١٩٤٩
وبموجب هذا التخفيض أصبحت كل ثلاث ليرات اسرائيلية
تساوي دولارا امريكيا وذلك بعد أن كان الدولار الامريكى
يساوي ١٨ من الليرة الاسرائيلية . ولعل السبب في ذلك يرجع
الى ارتفاع مستوى الاسعار في اسرائيل الى ستة أمثال ما كانت
عليه في عام ١٩٥١ ، ويلاحظ أن ما يقرب من خمسة عشر مصنعا
معظمها للغزل والصناعات الكهربائية توقفت عن العمل قبل ذلك
بسبب ما أصابها من افلاس ، وكان هذا الافلاس نتيجة قيام
الدول العربية وعلى رأسها الجمهورية العربية المتحدة بمنافسة
اسرائيل في أسواق صادراتها من المنسوجات وخاصة في أسواق
افريقية ، الامر الذى أدى الى فقدان اسرائيل لهذه الاسواق ،
ولم يجد أصحاب هذه المصانع مفرأ من اغلاقها واعلان افلاسها .
وفى مارس الماضي واجهت اسرائيل أزمة اقتصادية تسربت

أبأؤها الى الخارج برغم الرقابة الشديدة التى تفرضها اسرائيل على الأنباء وهذه الأزمة تتجلى فيما يأتى :

- العجز فى الميزانية وقد بلغ ٦٠ مليون دولار فى العام الماضى أى حوالى ١٨٠ مليون ليرة اسرائيلية طبقا للسعر الجديد .
- ارتفاع أسعار السلع واختفائها عن الاسواق ، وقد تجاوز هذا الارتفاع فى الاسعار ٢٠ ٪ من ثمن السلعة الأصلية .
- ارتفاع الديون الاسرائيلية الى ٢١٨٠ مليون ليرة هذا العام .
- ثورة السكان على الضرائب الفادحة التى تحصل منهم والتى تعددت :

فهناك ضريبة للشراء وضرائب على الكماليات وضرائب على السفر الى الخارج ، والانتاج الزراعى والمعادن والحمور ، وكذلك ضرائب على الملكية والدخل .

وقد صرح دافيد هوروفتش ان الاسرائيلى قد يتوهم أن الوضع الاقتصادى حسن غير أن هذا الوهم مبنى على ظاهرة عابرة فى الأوضاع الاقتصادية مالت الى التضخم فقد زادت كمية النقد فى أيدي الناس دون زيادة فى كمية الانتاج . ولعل الهبوط فى الانتاج يرجع الى كثرة البطالة من ناحية كما يرجع الى مفادرة كثير من الشباب الاسرائيليين لاسرائيل لعدم استقرار الأحوال فيها من ناحية أخرى .

ويلاحظ ~~في~~ هذا الانهيار الاقتصادى قد تتجلى فى

المقال الذى نشرته جريدة « لاوحاف » الاسرائيلية وذكرت فيه ان الدخل الكبير يرتكز فى ايدى طبقة معينة وهذه الطبقة تسبب الضغط وقد طالبت الجريدة بمضاعفة الجهود للحصول على المساعدات والقروض من مصادر يهودية أو غير يهودية .

كما نشر فى جريدة « حيروت » الامرائيلية مقال آخر ذكر فيه ان اسرائيل قد وصلت الى وضع أضحى فيه التخلص من الليرة حلما عزيزا ، الامر الذى أدى الى الغلاء الفاحش وارتفاع الأسعار فزادت نتيجة لذلك حوادث الرشوة والتزوير والسرقة والتخلى عن الضمائر ، وتدهورت حالة السكان وفقد الاطمئنان .

وكان وزير مالية اسرائيل قد أعلن من قبل أن استمرار هذه الحال يكون خطرا حقيقيا على يهود اسرائيل وذكر أنه من الضروري استثمار ١٢٠٠ مليون ليرة للقضاء على العجز فى الميزانية .

وقد طالب أشكول الوكالة اليهودية والمنظمة الصهيونية العالمية بمضاعفة جهودها لجلب الاموال الاجنبية والقروض وكان قد صرح ناحوم جولدمان رئيس المنظمة الصهيونية العالمية فى اجتماع المنظمة الذى تم بسويسرا فى فبراير الماضى قائلا :

« ان اسرائيل تواجه مشكلة اقتصادية خطيرة ولذلك يجب تجميع القوى لحملة ضخمة لجمع التبرعات » .

ويلاحظ أخيرا أن مظاهر الانهيار الاقتصادى فى اسرائيل

تجلى في الارقام الواردة بميزانية اسرائيل ، فقد ورد في التقرير المالى الذى نشره مدير الحسابات العام في وزارة المالية الاسرائيلية في السنة الماضية أن العجز في الميزانية خلال تسعة الاشهر من ابريل حتى نهاية ديسمبر سنة ١٩٦٠ قد بلغ ٤٩١ من مليون الليرة بينها ١٩٣ من مليون الليرة في الميزانية العامة و ٢٩٩ من مليون الليرة في ميزانية التنمية ويذكر التقرير أيضا أن العجز في باب الإيرادات بلغ ٩٨٥ مليون ليرة إذ أن الحكومة كانت قد قدرت مجموع الإيرادات العامة بمبلغ ٨١٥٥ مليون ليرة ولكنها لم تحصل منها الا على مجموع ٧١٧ مليون ليرة فقط بسبب عجز أغلب السكان عن دفع الضرائب المستحقة عليهم .

كما يقول مصدر آخر ان العجز في ميزانية اسرائيل في السنة المالية ١٩٦٠/١٩٦١ التى انتهت في ٣١ من مارس ١٩٦١ قد يصل الى ٧٠ مليون ليرة اسرائيلية واذا أضيفت الديون الباقية من السنين السابقة الى هذا العجز فانه يصل الى ١١٠ ملايين ليرة اسرائيلية ويعزى سبب هذا العجز الى التقدير غير الحقيقى لايادات الجمارك والضرائب والممتلكات وأجور السفر وقلة بيع الاوراق المالية الحكومية وزيادة النفقات .

كما جاء أن نصيب الضرائب المباشرة في مجموع إيرادات الضرائب العامة قد ارتفع خلال السنوات الاخيرة بصورة مطردة - وارتفاع الضرائب غير المباشرة كان أكثر من ارتفاع الضرائب المباشرة ففي خلال السنوات الثلاث ١٩٥٦ و ١٩٥٧ و ١٩٥٨ ،

ارتفعت نسبة الضرائب الى ٥٠٪ من مجموع الدخل العام وفي
العامين الاخيرين ١٩٥٩ ، ١٩٦٠ زاد هذا الارتفاع حتى وصل الى
٥٦٪ ويظهر جليا من الاحصاءات الرسمية أن سكان اسرائيل
يدفعون ضرائب للحكومة ٢١٨٪ من مجموع الدخل القومي
الاسرائيلي وهذه تعتبر أعلى نسبة في العالم .

وتحتل الضرائب غير المباشرة مكانا رئيسيا في نفقات العائلة
الاسرائيلية - فهي تدفع ضرائب للحكومة بواقع ٨ و ١٨٪ من
مجموع دخلها اذا كان هذا الدخل ١٥٠ ليرة شهرية في حين
لا تزيد نسبة الضرائب على الاغنياء على ٦٨٪ من مجموع دخلهم
السنوي ، ومعنى هذا أن معظم أعباء الضرائب في اسرائيل يقع
على أفراد الطبقة الفقيرة ويزيد من التدهور الاجتماعي في البلاد .

بلغ الدخل من النقد الاجنبي في اسرائيل خلال الأحد عشر
شهرا من أول ابريل سنة ١٩٦٠ الى نهاية فبراير ١٩٦١ ،
٦٨٧٦ مليون الدولار مقابل ٦٣٥ مليون دولار في المدة نفسها
من السنة التي قبلها .

وكان الدخل من تصدير البضائع ١٩٣٩ مليون الدولار
ومن الدخل غير المنظور ٩٤ مليون الدولار ومن الاستثمارات
الاجنبية وقطع رؤوس الاموال ٧٦٤ مليون الدولار ، ومن
تحويل بضائع للاستثمار ١٦٢ مليون الدولار ، ومن
التعويضات الفردية ٩٣٨ مليون الدولار - ومن الجباية
اليهودية ٧١٤ مليون الليرة ، ومن مساعدات فائض الاغذية

الامريكية ٣١١١ من مليون الليرة ومن التعويضات الألمانية ١٢ و ٢٠٠
من مليون الليرة •

وقد طرأ هبوط كبير على الدخل من سندات القروض
الاسرائيلية ، اذ لم تزد على ٨٥٨ ألف دولار مقابل ١٥ مليون
دولار •• كما أن الهبة الامريكية الرسمية بلغت ٨١ من المليون
مقابل ١٦ مليوناً في السنة التي قبلها •

وعندما عاد الدكتور فورد المدير العام لبنك ليومى
الاسرائيلى من الجولة التى قام بها فى أنحاء العالم الغربى فى
أوائل هذا العام للحصول على رؤوس أموال استثمارية جديدة
واقناع الرأسمالين اليهود وغيرهم بتوظيف أموالهم فى المشروعات
الاسرائيلية ، أفضى بتصريحات خطيرة قل فيها انه اذا لم تبادر
اسرائيل الى تنظيم كيانها الاقتصادى فان جميع المساعدات
والاستثمارات الاجنبية لا تستطيع أن تنقذها من الخراب •

كما ذكر أن أصحاب الاموال فى الخارج يترددون فى استثمار
أموالهم فى الاقتصاد الاسرائيلى بسبب القوضى وتضارب
الاتجاهات الاقتصادية فى اسرائيل وخاصة بسبب وجود
الاحتكارات التى ترفضها منظمة الهستدروت وتمنع رأس المال
الحر من النجاح فى المشروعات الخاصة •

واذا علمت أن الاعانات التى يتلقاها الاقتصاد الاسرائيلى
— برغم كل هذا — لم تساعد اسرائيل فى التغلب على قحط الضعف

الاساسية فى اقتصادياتها ، وأنه من مظاهر الاقتصاد الاسرائيلى
قلة الموارد الطبيعية وصغر حجم التصدير والادخار المحلى .
وإذا علمنا أنه فى عامى ١٩٦٣ و ١٩٦٤ يطل ميعاد الاستهلاك
لسنوات الاستغلال والتنمية التى وصلت قيمتها فى نهاية عام
١٩٥٩ الى ٣٦٠ مليون دولار ، إذا علمنا هذا كله تبين لنا
بوضوح طبيعة الازمة التى تجتازها اسرائيل والتى ستؤدى حتما
الى انهيار الاقتصاد الاسرائيلى ، وخاصة بعد أن تنتهى التعويضات
الألمانية هذا العام .

والمعروف أنه بتسليم ألمانيا الغربية السفينة التى تبلغ
حمولتها ٥٨٠٠ طن الى اسرائيل فى شهر يناير الماضى فى هامبورج
تنتهى جميع عقود شركات الملاحة الاسرائيلية مع ترسانات ألمانيا
الغربية وفقا لاتفاقية التعويضات الألمانية لاسرائيل فى لكسمبرج
عام ١٩٥٢ والتى تعهدت ألمانيا بمقتضاها أن تدفع لاسرائيل ٨١٥
مليون دولار فى شكل معدات وبضائع وخامات .

وقد بلغ ما وصل اسرائيل من تلك التعويضات حتى آخر
أكتوبر عام ١٩٦١ - نحو ٧٠٠ مليون دولار ، أما الباقي من هذه
التعويضات وقدره ١١٥ مليون دولار فقد خصص منه ٨٠ مليون
دولار لدفع واردات اسرائيل من البترول من مصادر خارج ألمانيا
وذلك على دفعات سنوية كل منها ٢٠ مليون دولار ، ويتبقى بعد
ذلك ٣٥ مليون دولار تعهدت ألمانيا بتوريد بضائع بها لاسرائيل .

وهذا خلاف التعويضات الفردية التى تدفعها حكومة ألمانيا
العربية لاسرائيل وقد بلغت هذه التعويضات ١٢٩٥ مليون دولار
حتى عام ١٩٥٨ •

يتبين من ذلك أن الانهيار الاقتصادى فى اسرائيل الناجم
من عدم الاستقرار والفوضى التى تعم البلاد ، ومن عدم كفاية
التمويل والشعور بقرب انتهاء التعويضات الالمانية فى الوقت الذى
تحاول فيه اسرائيل مواجهة القوة العربية المتزايدة بتخصيص مزيد
من مواردها لأغراض الدفاع — هذا الانهيار كان أحد العوامل
الهامة التى دعت اسرائيل الى الاسراع فى بذل المساعى المستميتة
فى محاولة الانضمام للسوق الأوروبية المشتركة •

كيف واجهنا تلك المساعي ؟

نم تكن القاهرة - كعادتها - بعيدة عن التطورات الهامة التى حدثت حول موضوع انضمام اسرائيل للسوق الاوربية المشتركة ، ولقد كلفت حكومة الجمهورية العربية المتحدة بعض سفرائها متابعة هذا الموضوع واستطلاع وجهات النظر المختلفة فيه ، وذلك فوق اهتمامها بأبناء رحلة أشكول الى دول السوق الاوربية المشتركة وسفر ايرهارد المفاجيء الى بلجيكا للاجتماع به ، كما قامت بتسيه ألمانيا الغربية الى خطورة الآثار المترتبة على محاولة اسرائيل ، واساءة هذه المحاولة الى علاقاتنا الاقتصادية بدول السوق الاوربية المشتركة .

وكذلك اجتمع السيد/ عبد الخالق حسونة فى ٤ من مارس الماضى بالدكتور والتر فيير سفير ألمانيا الغربية فى القاهرة وطلب منه ايضاحات لدور الحكومة الالمانية فى المساعي التى تبذلها اسرائيل ، كما أبلغه الاثر السيئ الذى قوبلت به أنباء اجتماعات وزير اقتصاد ألمانيا بوزير مالية اسرائيل وما تم بينهما من اتفاق بشأن توثيق التعاون الاقتصادى بين ألمانيا واسرائيل لسد حاجة اسرائيل وأسواقها الاقتصادية .

وصرح السيد الأمين العام للجامعة بعد هذا الاجتماع بأن

الجامعة العربية ستواصل اتصالاتها بدول منظمة السوق الاوربية
للاجباط محاولات انضمام اسرائيل لعضوية المنظمة •

ولما كان موقف الجامعة العربية يشوبه شيء من الغموض
عن الاجراءات الفعلية التي يمكن أن تتخذها الجامعة للرد على
هذه المحاولة الاسرائيلية فقد أدلى السيد الامين العام للجامعة
في ٩ مارس الماضي بتصريحات هامة حول هذا الموضوع ، وعن
الخطوات التي يجب اتخاذها لمواجهة خطورة انضمام اسرائيل
للسوق المشتركة • ونظرا لأهمية هذا التصريح فقد رأيت أن
أقل الأسئلة التي وجهت لسيادته واجاباته عنها •

س : أتم تدركون مغزى تحركات وزير مالية اسرائيل
ووفودها في عواصم دول السوق الاوربية المشتركة وما نقلته
الانباء الخارجية عن أهداف هذه التحركات ، فما دور الأمانة
العامة في مواجهة ذلك ؟

ج : خطة الامانة العامة محدودة ، وقد تم تنفيذ جانب منها
فقدت كل حكومة عضو في الجامعة انذارا الى دول السوق الاوربية
تحملها فيها مسئولية تعاونها مع اسرائيل •

س : وما صدى هذه الانذارات في عواصم دول السوق ؟

ج : ان دول السوق الاوربية في موقف ليس بالسهل ،
فهى مدركة مدى الاخطار التي تصيب علاقاتها بالدول العربية اذا
تعاونت مع اسرائيل عن طريق السوق أو عن طريق التعاون معها

اقتصاديا • وهي ندرك تماما أنها ستدمر مصالحها الاقتصادية
بيدها في الدول العربية ان هي أقدمت على تلك الخطوة •

س : وهل في هذا القدر كفاية ؟

ج : من واجب دول الجامعة أن تستدعي كل واحدة منها
سفراء دول السوق الأوروبية وتبلغهم انذارها الصريح مرة أخرى،
وتبصرهم بالعواقب الوخيمة التي تترتب على نجاح محاولة
اسرائيل •

س : هل تعتقد أن هذا يحسم الموقف • • ؟

ج : أنا أعتقد أن دول السوق الأوروبية وضعت انذارات
دول الجامعة موضع الاهتمام ، ولا شك أنها أغلقت الباب مرارا
أمام اسرائيل على الرغم من استمرارها في الطلب ، وستستمر
اسرائيل في قسح الابواب ، ودول السوق تعتمد على كسب
الوقت في وعودها يبحث طلب اسرائيل •

س : معنى ذلك أن دول السوق في حالة تردد ؟

ج : نعم • ولكنني أقولها صريحة اننا سعيينا لان تكون
انذارات الحكومات العربية عملية جماعية بدلا من أن تكون
فردية وطالبت في بغداد ودمشق أثناء اجتماع المجلس الاقتصادي
بأن تبرم اتفاقية اقامة السوق العربية المشتركة وتمسكت بذلك
في محاضر جلسات المجلس •

س : وهل السوق العربية تدفع أضرار السوق الاوربية ؟

ج : بكل تأكيد ذلك إن البلاد العربية تتاجر بنسبة هامة مع بلاد السوق الاوربية سواء بالنسبة للصادرات أو للواردات مما جعل دول السوق الاوربية بفضل تكتلها في مركز يكاد يكون احتكاريًا لجزء هام من التجارة الخارجية للبلاد العربية ، وإن المواد الخام والمنتجات الزراعية لدول الجامعة تتحكم في أسعارها دول السوق الاوربية وتخفض من قيمتها وتعرض لمنافسة شديدة بسبب التخفيضات الجمركية التي تتمتع بها الدول الاوربية •

ولذلك فإن قيام السوق العربية سيقف في وجه هذا التكتل الاقتصادي الاوربي ، ويجعل الدول العربية في موقف تساوم فيه الدول الاوربية بسبب امكانياتها الضخمة كما انها تتمتع بمزايا الانتاج الكبير والتسويق المشترك ، الامر الذي يجعلها بسبب تكتلها تزيد قوة في مجال التبادل التجاري سواء فيما يتعلق بصادراتها أو وارداتها ، ويمكنها أن تملأ على دول السوق الاوربية ما يتفق ومصالحها عندما تنسق سياسة التصدير والاستيراد للسلع الرئيسية في شكل جماعي •

س : وما مصير السوق العربية الآن ؟•••

ج : تقرر أن يبحث موضوعها في مجلس الجامعة العربية مرة أخرى على أن يحضره وزراء الخارجية والاقتصاد لازالة ما يعترضه من عقبات وهي في نظري ستزول خلال الفترة المحددة

لاستكمال السوق مقوماتها بعد أن يتم الاعفاء الجمركى الكامل على منتجات دول السوق عن طريق التدرج فى التخفيض سنويا •

يتبين من تصريح السيد الامين العام أنه سيادته يرى أن الانذارات الجماعية والسوق العربية المشتركة هما أقوى رد على محاولات انضمام اسرائيل للسوق الاوربية المشتركة • ولكنى أخشى أن يكون هذا الرد شبيها بالرد الجماعى الذى ردت به دول الجامعة العربية فى محاولات اسرائيلية سابقة ، وخاصة ذلك القرار الذى أدى الى صدور قرار التقسيم فى ٢٩ نوفمبر عام ١٩٤٧ •

هذا ويبدو أن هناك توصيات أخرى أوصى بها المجلس الاقتصادى العربى لتنفيذها فى حالة قبول السوق الاوربية المشتركة لطلب اسرائيل ، فقد نشرت الجرائد منذ وقت قريب ان اللجنة الفنية المنبثقة عن المجلس الاقتصادى العربى قد عقدت اجتماعا للبحث فى كيفية تنفيذ التوصيات الست التى تتناول الخطوات التى ستتبعها الدول العربية فور ارتباط اسرائيل بالسوق الاوربية المشتركة •

وأخيرا فقد أعلن فى ١٠ مارس الماضى أن مؤتمر ضبط اتصال مقاطعة اسرائيل سوف يبحث تطورات علاقة اسرائيل بالسوق الاوربية المشتركة ومحاولاتها الانضمام الى هذه السوق وكيفية مواجهة هذه المحاولات ، وذلك فى اجتماعاته بالخرطوم التى عقدت فى منتصف مارس الماضى واستغرقت حوالى ثلاثة أسابيع •

هل تكفى هذه المواجهة ؟ . . . وتلك الخطوات ؟؟

استعرضت فيما سبق أهم الخطوات التي قامت بها
الجمهورية العربية المتحدة والجامعة العربية للرد على محاولات
اسرائيل الانضمام الى السوق الاوربية المشتركة .

فهل كانت هذه الخطوات كافية ؟؟

هل هى التى أدت الى تريت دول السوق المشتركة فى بحث
طلب اسرائيل ؟؟

وأخيرا هل هناك خطوات أخرى أكثر عملية سوف تتخذ ؟؟

الاجابة عن هذه الامئلة ليست سهلة ، وهى تتطلب بحث
موقف كل حكومة من الحكومات العربية تجاه اسرائيل ، وتجاه
الدول التى ساهمت فى انشائها ، ووقفت بجانبها فى عدوانها ،
وهذا موضوع لا يسعه هذا البحث ، وإن كان ذا أهمية كبرى
فى بيان ما يتوقع أن تصل اليه محاولة انضمام اسرائيل للسوق
الاوربية المشتركة ، وبيان أثر هذا الانضمام فى دعم الكيان
الاسرائيلى وتجميد القضية الفلسطينية .

واذا كان مجال هذا البحث لا يتسع لبيان موقف كل حكومة
عربية من اسرائيل والدول التى حرضتها على العدوان ، فلا أقل

من الاشارة الى موقف الجمهورية العربية المتحدة فى هذا الشأن ، وما قامت به ، وما يرجى أن تقوم به لاحباط هذه المحاولات الاسرائيلية ، ولا غرو ، فالجمهورية العربية المتحدة رائدة النضال العربى ، وهى التى تقف بالمرصاد ضد أى حركة استعمارية تستهدف تحطيم هذا النضال وهذا بلا شك أمر لم يكن له وجود فى المنطقة العربية الا منذ عام ١٩٥٢ •

والمعروف أنه قبل قيام الثورة العربية فى مصر كان الاستعمار ينفذ خطته فى البلاد العربية دون أية صعوبة ، اللهم الا تلك الصعوبات التى كانت تثيرها الجماهير العربية المتحررة فى البلاد العربية • وعندما قامت الثورة ظن الاستعمار فى بدايتها أنها لن تستطيع الوقوف أمام خطته ومشروعاته التى تستهدف الابقاء على أسباب الهزيمة فى البلاد العربية وعلى أسباب النصر فى اسرائيل ، غير أن توالى الاحداث أكد بطريقة عملية أن الاستعمار كان واهما فى اعتقاده ، الامر الذى جعله يركز ضربته بقوة على هذه الثورة •

ثم كانت أحداث السويس والعدوان الثلاثى وخرجت انجلترا وفرنسا منه بهزيمة منكرة ، وبدأت أمام العالم كله كدول معتدية غاشمة ، والحقيقة ان التاريخ لم يعرف شعبا التف حول قادته كهذا الشعب العربى فى هذا العدوان •

ثم كانت أزمة الباكسة كليبواترة ، اذ توهم جماعة من الامريكيين أن الولايات المتحدة مازالت تمسك بأسباب القبوة

التي تمكنها من فرض سيطرتها على الشعوب الحرة ، وقد استهدفت هذه الحركة الضغط على الشعب العربي في مصر لكي يسمح بمرور السفن الاسرائيلية عبر قناة السويس • ولعل المتتبع أحداث هذه الحركة يرى أنها لم تكن حركة فاشلة فحسب بل إنها كانت بداية فعلية لتغيير نظر الحكومة الامريكية الى اسرائيل حيث لمست بالفعل كيف كانت المصالح الامريكية مهددة أثناء مقاطعة العمال العرب نتيجة هذه الازمة ، وقد رأينا أن الولايات المتحدة وقفت - في عدة مناسبات تلت هذه الازمة - ضد اسرائيل ولعل آخر هذه المناسبات ما أثير في مجلس الامن في الايام القليلة الماضية حول اعتداء اسرائيل على الاراضي السورية •

هذه أمثلة من الردود الايجابية على الخطط الاستعمارية الصهيونية في عهد الحكومة العربية المتحدة ، تلك الردود التي أضاعت الفرص من الاستعمار بالنسبة لأهم مشروعاته الهادفة الى تدعيم الكيان الاسرائيلي •

ولكى أوضح الفرق الكبير بين هذه الردود الايجابية والردود التي كانت تحدث من قبل - في عهد الفوضى السياسية والحكومات الرجعية التي سادت في مصر وفي البلاد العربية الاخرى قبل قيام هذه الثورة العربية - لكي أوضح ذلك يكفي أن أذكر هنا بعض الوقائع التي حدثت والظروف التي أحاطت بصدور قرار تقسيم فلسطين على حين كان السكان العرب يكونون النسبة الكبرى من جملة السكان في فلسطين •

فقبل صدور قرار التقسيم ، كانت قد زارت فلسطين لجتان
للتحقيق في الاحداث التي كانت تجرى هناك وللتأكد من الرغبة
الحقيقية لسكان فلسطين . وهنا قامت الصهيونية ومن وراءها
الاستعمار بدور كبير في الحصول على موافقة أغلب أعضاء اللجنة
على التقسيم ، واعتبرت أنها بذلك حصلت على النصر الابتدائي .

غير أن الصهيونية كانت تعلم تماما أن هذا النصر اق هو
الا تمهيد يجب أن تتبعه خطوات للتأثير على ثلثي أعضاء الجمعية
العمومية لهيئة الامم المتحدة في الموافقة على قرار التقسيم ،
وبدون هذه الخطوات قد لا تحقق الصهيونية حلمها الكبير في
اقامة دولة لها في فلسطين والذي تعمل من أجله منذ بداية القرن
العشرين .

وعلى ذلك فقد قررت القيام بجهود أخيرة تفوق الجهود
السابقة في ضخامتها وعاقبتها في ذلك حليفها الكبرى - الولايات
المتحدة وقد تبلورت هذه الجهود فيما يأتي :

اجتمعت الجمعية العمومية لهيئة الامم المتحدة في فلاشينج
ميدوز للنظر في اقتراح تقسيم فلسطين الذي رفعته اليها لجنتها
الخاصة ، وكان واضحا ان كثيرا من الدول - حتى التي أعطت
أصواتها مؤيدة له - لم تكن متحمسة له على الاطلاق ، كان
الشك والندم والتردد واضحا في كلام عدد كبير من مندوبيها ،
وباستثناء حلفاء الصهيونية المعروفين فإن المشروع لم يجد من
يمدحه أو يؤيده .

وكان أكثر الدول التي أيدته انما يبررون تأييدهم هذا بعدم وجود حل للمشكلة ، أقل منه سوءا فمثلا قال مندوب السويد — وهي الدولة التي رأت لجنة التحقيق الاولى — في شرحه لموقف بلاده من التقسيم •

« في المشروع جوانب ضعف ونواحي نقص كثيرة ، ولكن السويد تؤيده على أنه لو لم يتخذ أى قرار بشأن المشكلة ، فستكون النتائج أكثر خطورة »

وقال مندوب كندا ان بلاده تؤيد المشروع على أساس أنه « أفضل حلول أربعة صعبة وغير مستحبة .. وان استيطان حوالي ٧٠٠ ألف يهودى فلسطين وتعلق اليهود فى العالم أجمع بفكرة الوطن القومى اليهودى فى بلد كانت مرة على الأقل فى الماضى بلدهم ، يجعلان من مشكلة فلسطين مشكلة فريدة فى نوعها .. وأنه لولا هذه الظروف الشاذة لما كان هناك ثغرة واحدة يمكن الطعن منها فى قضية العرب .. وان كندا تؤيد التقسيم بقلب حزين ومخاوف كثيرة » •

وقال مندوب نيوزيلندا :

« ان للمشروع نواحي نقص مألغة الخطورة » •

وقال مندوب بلجيكا :

« اتنا غير واثقين ان هذا المشروع عادل تماما ، ونشك فى

كونه عمليا ونخشى أن يكون مشتملا على أخطار عظيمة ..
ولكن أين الحل الاخير ??

أماننا الحل المقترح أو لا حل بالمرّة .. أى المزيد من
المتاعب الخطيرة بمعنى آخر ، اذا لم تكن الفوضى المطلقة ،
ونحن لا نريد أن نحمل أنفسنا مسئولية ذلك ، لا بالتصويت ضد
المشروع — ولا بالامتناع عن التصويت .. لهذا نعطي صوتنا
اقترح الاغلبية » .

واستمعت الجمعية العامة لكلمات أخرى مثل هذه الكلمات،
وكان واضحا تماما أن الدول العربية لم تقم بأى مجهود يذكر
ليبان الحقائق التي كانت تحيط بالموقف في فلسطين من ناحية
وليبيان الاخطار التي ينطوي عليها هذا المشروع من ناحية أخرى،
كانت الصهيونية في نشاط دائم ، وكانت الدول العربية في نوم
عميق ولو قامت احدى هذه الدول بنشاط يذكر ماقال مندوبو
بعض الدول أين الحل الاخير ؟

أما الجزء الثانى فى الخطة الصهيونية فكان يتمثل فى محاولة
تأجيل الجلسة النهائية لكسب الوقت ، وكانت هذه الجلسة قد
حدد لها يوم ٢٦ نوفمبر ، غير أنها لم تنعقد فى ذلك اليوم نتيجة
بعض المساعى الصهيونية .

وقد صادف اليوم التالى للموعد الذى حدد للجلسة يوم

عيد الشكر الامريكى .. وعلى ذلك فقد أتاح لهم التأجيل مهلة
٤٨ ساعة يواصلون فيها نشاطهم فى كسب أصوات جديدة .

كما تمكنوا أيضا من تأجيل جلسة التصويت أربعة وعشرين
ساعة أخرى ، عندما انعقدت الجمعية العامة فى ٢٨ نوفمبر ،
والغريب أنهم كانوا يمللون هذا التأجيل بمحاولة التوصل الى
حل أفضل للمشكلة عن طريق التفاهم أو المفاوضة فى اللحظات
الاخيرة .

وقد وصف أحد كبار الصهيونيين الامريكين - ايمانويل
نيومان - هذه المهلة فى عدد يوم ٥ فبراير عام ١٩٥٣ فى جريدة
« الصهيونية الامريكية » بقوله « مامن خط الاقرب عنه خلالها
بدقة وتوقع ... وما من دولة مهما كان صغرها أو بعدها الا تيم
الاتصال بها والتودد اليها بحيث لم يترك شئ للحظ على
الاطلاق » .

وعندما تم أخيرا انعقاد الجمعية العمومية لهيئة الامم فى
٢٩ نوفمبر عام ١٩٤٧ كانت مختلف الاجراءات البالغة الشذوذ
والتي أعدها الصهيونيون والامريكويون قد اتخذت لحدوث
التطورات الآتية : -

كان مندوب الفيلبين فى هيئة الامم ، الجنرال كارلوس
زوبولو قد امتنع عن التصويت فى اللجنة الخاصة لعدم تلقيه
معلومات بصدد قضية فلسطين من حكومته ، ثم وقف بعد ذلك

في اجتماع الجمعية العمومية للهيئة وأعلن ان التعليمات قد وصلت
بعدم التصويت في صالح التقسيم ، وألقى خطابا بليغا هاجم فيه
التقسيم بشدة ، ودافع بحماسة عن حق كل الشعوب في تقرير
مستقبلها السياسي وفي الاحتفاظ بوحدة أراضي أوطانها ، وقال
ان حل مشكلة يهود أوروبا المشردين ، لا يمكن أن يكون عن
طريق إقامة دولة يهودية في فلسطين

هذا المندوب تلقى بعد فترة وجيزة من القاء خطابه تعليمات
من حكومته بالعودة فورا الى بلاده ، وأعطى مندوب الفيلين
الذي خلفه في هيئة الامم صوت بلاده بموجب التعليمات الجديدة
التي تلقاها في صالح التقسيم ؟؟

وحدث مثل ذلك مع مندوبي أكثر الدول الذين كانوا
يصرون على معارضة قرار التقسيم ويرون فيه ضياعا لجزء كبير
من أراضي شعب فلسطين بطريق الاغتصاب .. حدث مع مندوبي
سيام وهاتي وليبيريا ولكسمبرج وغيرهم ، هذه الدول كلها
كانت قد عارضت التقسيم وأعطت أصواتها ضده ، ثم عادت
وأعطت التقسيم أصواتها في الاجتماع الاخير يوم ٢٩ من نوفمبر

ولكن بماذا نفسر ذلك ؟؟

كيف تعارض هذه الدول مشروع التقسيم ثم تعود فتوافق
عليه ؟ ان الواضح تماما ان اسرائيل لم تكن تستطيع الحصول
على الاغلبية المطلوبة لو لم تؤجل الجلسة ، ولو لم تغير هذه

الدول موقفها ، بل لو لم تكسب أصوات بعض الدول من الذين كانوا يقفون موقف الحياد حتى آخر لحظة ؟

ولكن قوة الدعاية الصهيونية والضغط الامريكى ، وسلبية الدعاية العربية وجهلها .. كل هذا كان كميلا بـقناع كثير من الدول بعدالة المشروع وبعدم وجود مشروع آخر يفوقه عدالة ، وبالضغط على دول أخرى لاعطاء صوتها فى صالح التقسيم .

وهكذا قامت الصهيونية بدورها الايجابى فى انتزاع النصر ، وقامت اسرائيل وأصبح عليها أن تستعد لخطوات أخرى فى سبيل أغراضها التوسعية التى تهدف الى تكوين دولة كبرى تمتد من النيل الى الفرات .

وعلى ذلك فلم تكتمف اسرائيل بالمساحة التى تهرت لها بموجب مشروع التقسيم ، واستمرت فى توسعها والحصول على مزيد من الاراضى الفلسطينية ، وكما تظهر الارقام فقد وصلت مساحة الاراضى المقتصة من فلسطين من ٥٥٠٠ ميل مربع المخصصة لاسرائيل فى المشروع الى ٧١٠٠ ميل مربع ثم الى ٧٨٠٠ ميل مربع وأخيرا وصلت الى ٨٠٤٨ ميل مربع كل ذلك تم فى أقل من ثمانى سنوات .

ثم كان عدوان عام ١٩٥٦ وكان من نتائجه توقف اسرائيل عن التوسع وتغيير خططها السياسية والعسكرية وكان ظاهرا بعد هذا العدوان ان اسرائيل تبحث عن وسائل جديدة فى محاولة

تدعيم كيائها ، ومن بين هذه الوسائل بل ومن أهمها الوسائل الاقتصادية التي تحاول عن طريقها تدعيم قوتها الاقتصادية الداخلية وانشاء المزيد من العلاقات الاقتصادية مع الدول الخارجية •

وهنا يبرز أماننا السؤالان الآتيان :

ماهى الوسائل التي تقوم بها اسرائيل لدعم كيائها الاقتصادي ؟
وما الهدف من اعتدائها الأخير على الاراضى السورية وهى تخوض معارك اقتصادية تتطلب منها التوقف عن عدواناتها العسكرية ؟ •

وقبل الاجابة عن السؤال الاول أرى الاجابة عن الثانى ••
فان اسرائيل - كما عودتنا - تحاول دائما أن تخفى خطتها الحقيقية بأعمال تصرف بها الاذهان عن هذه الخطة •

من ذلك مثلا أن دافيد بن جوريون رئيس وزراء اسرائيل دعا الى السلام فى ٢ من نوفمبر عام ١٩٥٥ قائلا : « من غير أية شروط سابقة ، تعلن الحكومة الاسرائيلية استعدادها لعقد صلح دائم والقيام بتعاون سياسى واقتصادى وثقافى طويل الاجل بينها وبين جيرانها » •

وفى اللحظة نفسها التى كان بن جوريون يطلق فيها تصريحه هذا ، كانت الاستعدادات تتخذ للقيام بهجوم عسكرى اسرائيلى ، وذلك أنه بعد أقل من اثنتى عشرة ساعة أى فى ليلة ٣ من نوفمبر هاجت

م ٥ و ٦ - اسرائيل والسوق الاوربية المشتركة

وحدات من الجيش الاسرائيلي النظامى المواقع المصرية قرب العوجة
فى صحراء سيناء •

ولم ينكر الناطقون الرسميون باسم الحكومة الاسرائيلية أنهم
ضربوا ضربتهم العسكرية داخل الأراضى المصرية •

ومن الغريب أنه فى اليوم نفسه - ٣ نوفمبر - تقدم السكرتير
العام لهيئة الأمم المتحدة بعرض جديد للصلح ، فأجابت الحكومة
الاسرائيلية أنها تؤيد عروض هيئة الأمم المتحدة الخاصة بالصلح
تأييدا كاملا اذا كانت تلك العروض تؤيد حقوق ومركز اسرائيل
فى منطقة العوجة المتوترة ، وفى الوقت نفسه أيضا طلبت من
الولايات المتحدة أن تبيعها مقاتلات نفثة - وأسلحة حربية
أخرى •

وهكذا تتبع اسرائيل سياسة التمويه ، والعدوان الأخير على
الأراضى السورية ان هو الا جزء من هذه السياسة ، قامت به اسرائيل
لتخفى الحقيقة التى تقول ان هناك عدة مشروعات اقتصادية تقوم بها
اسرائيل حاليا فى سبيل تدعيم كيانها الاقتصادى •• منها مشروعات
داخلية كمشروع تحويل مجرى نهر الأردن لرى صحراء النقب
ومشروع التنقيب عن المعادن ، ومنها أيضا - وهذا هو أهم مشروعاتها
- محاولة الانضمام للسوق الأوروبية المشتركة •

ثم تأتى اسرائيل فتعتمد على الأراضى السورية ظنا منها أن
الرأى العام العربى سيسفله بحث هذا العدوان وأغراضه ، وقد يصل

منه الى بحث انفصال سوريا عن الجمهورية العربية المتحدة باعتبار
أن الجمهورية العربية المتحدة باقليمها كانت شوكة في حلق اسرائيل
والاستعمار ، بل قد يؤدي هذا الى اضطرابات داخلية في سوريا
وهذا ما حدث بالفعل ، الى آخر هذه الأمور التي تصورت اسرائيل
أنها ستصرف بها الأذهان عن المشروعات الاقتصادية التي تقوم بها
والتي تهدف من ورائها الى تدعيم كيانها الاقتصادي فتحصل على
كسب آخر مشابه للكسب الذي حصلت عليه من قبل في مشروع
تقسيم فلسطين وغيره ، وهي بذلك تحاول أن تتجاهل القوة العربية
والنضال العربي الذي تتبناه الجمهورية العربية ومن خلفها الشعب
العربي كله •

وبعد هذا التمهيد ، أستطيع أن أجيب عن السؤال الأول ،
فأوضح الوسائل والمحاولات التي تقوم بها اسرائيل في سبيل تدعيم
كيانها الاقتصادي •

الفصل الثالث

الوسائل والمحاولات الإسرائيلية الخاصة

بتدعيم الكيان لاقتصاد إسرائيل

تعمل إسرائيل على تدعيم كيانها الاقتصادي بتقوية اقتصادياتها داخليا ومعالجة نقط الضعف الأساسية فيه ، وبكوين علاقات اقتصادية أوثق مع الدول الأجنبية بمحاولة انضمامها للسوق الأوروبية المشتركة وكذا بالتوسع في عقد الاتفاقات التجارية مع الدول الأجنبية .

أولا : وسائل تقوية اقتصادياتها داخليا .

عندما قامت إسرائيل عام ١٩٤٨ أعلنت الدولة اليهودية أن أبواب الدولة ستفتح لجميع المهاجرين اليهود ، وعقب هذا الاعلان تدفق المهاجرون الى إسرائيل على نطاق واسع ، وقد رأت حكومة إسرائيل وقتئذ أنه لا بد من توافر كميات كبيرة من رأس المال لتشيد المساكن وتنمية الري والزراعة والصناعة والنقل والمرافق العامة والخدمات لمواجهة هذا العدد الكبير من المهاجرين وخاصة أن أغلبهم وفد من مناطق متخلفة اقتصاديا .

لذلك بذلت الحكومة جهودا كبيرة لتشغيل نسبة كبيرة من

المهاجرين في الزراعة وخاصة بعد أن أبعد معظم الزراعيين العرب عن أراضيهم ونظرا لقلّة إنتاجية الزراعة أمدت الحكومة المنتجات الزراعية بالمعونات واستثمرت أموالا كبيرة من الأموال العامة وشبه العامة في تنمية الزراعة والرى •

وقد صدر قانون عام ١٩٥٢ لتشجيع استثمار رأس المال الأجنبي في الصناعة ينص على منح امتيازات خاصة للمستثمرين الأجانب كما اتبعت الحكومة سياسة حماية البضاعة المحلية بزيادة التعريفات الجمركية وبمنح تلك الصناعة النقد الأجنبي بأسعار ملائمة ، وقامت بتشجيع السلع الصناعية غير أن هذه السلع لم تستطع أن تتنافس في الأسواق الخارجية مع سلع البلدان الصناعية الأخرى، وبرغم منح إعانات مختلفة للتصدير فإن أسواق الصادرات قد ضيق منها ارتفاع نفقات الإنتاج الذي يرجع أولا الى الارتفاع الشديد في مستوى الأجور وكذلك ارتفاع مستوى الوقود والمواد الخام المستوردة من مصادر بعيدة وهبوط مستوى بعض السلع في أنواعها على أن الجزء الأكبر من هذه السلع كان يصدر للبلاد التي عقدت إسرائيل معها اتفاقيات تجارية والدفع •

ويلاحظ أن استيعاب أعداد كبيرة من المهاجرين وارتفاع مستوى الاستثمار في فترة ٤٨ - ١٩٥١ أدى الى أحداث موجات تضخمية قوية أرغمت حكومة إسرائيل على اتباع سياسة اقتصادية جديدة أعلنت في أوائل عام ١٩٥٢ وتهدف هذه السياسة الى الاقلال من معدل تدفق اللاجئين وتخفيف قيود الأسعار ونظام

البطاقات وخفض المصروفات الحكومية على الاعانات ومحاولة زيادة القدرة الانتاجية وقد كان لهذه السياسة أثرها الفعال في ارتفاع مستوى الأسعار في السنوات التالية .

ونظرا الى الهبوط السبي في مستوى الادخار المحلي ، فان الحاجة الى الاستثمار الواسع النطاق والى مصروفات الدناع التي تبلغ ٣٨ ٪ من ميزانية اسرائيل قد حتمت استيراد رأس المال من الخارج ، وقد بلغ رأس المال المستورد من الخارج خلال الفترة ١٩٤٨-١٩٥٧ مايقرب من ٢٥٠٠ مليون دولار ، كما استمر استيراد المواد الخام والمواد الغذائية والسلع الانتاجية على نطاق واسع على حين لم تزد الصادرات زيادة تكفي لاحداث تأثير ملموس في عجز الميراث التجاري .

لذلك فان الحكومة تحاول انقاذ الموقف بمحاولة الحصول على مزيد من الاعانات والقروض الدولية ، ولكن ليس من المنتظر أن تنجح في الحصول على ال ١٢٠٠ مليون دولار المطلوبة حتى عام ١٩٦٥ وهو المبلغ الذي حدده ليفي أشكول وزير المالية لمحاولة القضاء على الأزمة (مجموع المساعدات التي وردت الى اسرائيل منذ انشائها حتى عام ١٩٥٨ من جميع المصادر الأجنبية بلغت مايقرب من ٣٠٠٠ مليون دولار) .

ومما يصعب الحصول عليه أن بعض التعويضات التي تدفع لاسرائيل سينتهى أجلها هذا العام كالتعويضات الألمانية .

وهناك خطط أخرى لجأت إليها اسرائيل محاولة بها أن تتفادى
من الانهيار الاقتصادى الداخلى أذكر منها •

أولا : خطة تدعيم الرى لزيادة انتاجية الأراضى الزراعية :

تعلم اسرائيل أن مستقبلها بل معركتها التى تخوضها فى سبيل
البقاء ، يتوقف على الاستثمار الكامل للمصادر المائية الوفيرة فى الجزء
المحتل من فلسطين •

وتتألف مصادر الرى فى هذا الجزء اساسا من نهر الأردن
وروافده التى تتبع كلها من الاراضى العربية ومن مياه الأمطار والسيول
والمياه الجوفية •

ولقد أثبتت البحوث والدراسات والكشوف « الهيدروليكية »
التي أجرتها السلطات اليهودية مؤخرا أن المصادر المائية الاجمالية فى
فلسطين المحتلة تزيد على الحاجة التى تتطلبها مشاريع التنمية بشرط
أن تجمع هذه المياه وتخزن وتوزع بصورة دقيقة ولا يسمح بضياح
أية كمية منها دون فائدة ، وهذا فى الواقع هو الهدف الذى حددته
السلطات اليهودية لحطة الرى الشاملة والتي أعدها الخبراء اليهود
بالتعاون مع كبار المهندسين المختصين الامريكيين •

وقد قسم الجزء المحتل من ناحية المصادر المائية الى ثلاث مناطق
طبيعية :

أ - المنطقة الشمالية : وهى التى تحتوى قائضا من الماء يزيد على
احتياجاتها الحالية •

ب - المنطقة المتوسطة : التي تتساوى فيها المصادر المائية مع الحاجة •

ج - المنطقة الجنوبية وهي التي تعاني نقصا شديدا في الماء (وهي صحراء النقب) وطبقا لهذه الخطة بدأت اسرائيل منذ السنوات الأولى لقيامها في تنفيذ عدد كبير من المشروعات الثانوية التي تعتبر كل منها جزءا من المشروع الاقليمي الشامل للمرى • وقد أنجزت فعلا بعض المشروعات الصغرى لاستغلال موارد المياه الجوفية والينابيع والأمطار والسيول والأنهار وأبرز مشروعات المرى هي : -

أ - المشروع المركزي لجر مياه الأردن - وهو يقوم على جر مياه نهر الأردن من نقطة تقع جنوبى بحيرة المحولة فى أقبية مكشوفة وأنفاق محفورة فى الصخر وأنابيب ضخمة من الأسمنت تحمل ٣٥٠ مليون متر مكعب فى السنة الى جنوب البلاد حيث المنشآت اليهودية فى النقب •

ب - مشروع رى وادى نيسان - ويقوم على جر المياه من بحيرة طبرية من الزاوية الجنوبية الغربية للبحيرة فى أنابيب وقنوات مكشوفة الى السهول والمستعمرات اليهودية تزود تلك المنطقة بحوالى خمسين مليون متر مكعب فى السنة •

ج - مشروع مياه الجليل الأعلى - ويقوم على رى المناطق الزراعية فى الشمال بقنى تتدفق فيها المياه من يتابع روافد نهر الأردن المحولة ، وتمتد هذه القنى فى مراحلها الأخيرة حتى تشمل

المستعمرات الشمالية كلها - وتزود تلك المناطق ب ١٠٠ مليون متر مكعب في السنة •

د - مشروع الجليل الغربي : ويقوم على استغلال الينابيع الطبيعية في « وادي القرن » وجرها في خط من القنوات يتبدى من شمالي عكا منحدرًا الى الجنوب الشرقي حيث يلتقي مع الخط المركزي لمشروع مياه الأردن الجنوبي مدينة الناصرة ويتجاوزها الى جهة الشرق حتى يكاد يلتقي بسهول بيسان وتجري فيه المياه بمعدل ١٠٠٠٠ متر مكعب في الساعة •

هـ - مشروع نهر العوجا (البركون) وهو يقوم على استغلال ينابيع رأس العين (شمالي شرقي يافا) التي يتكون منها نهر العوجا وتحويلها في خطين من الأنابيب تحملان ٧٠ مليون متر مكعب من المياه سنويا الى سهول النقب الشمالي •

ويجمع هذه المشروعات الخمسة مشروع كبير واحد يسميه اليهود (المشروع الأقليمي للرى) •

ثانيا : خطة رى الأراضي الصحراوية في النقب :

يعمل اليهود على رى أراضي صحراء النقب بمحاولة جر مياه نهر الأردن الى فيافي النقب ، وكانت أولى هذه المحاولة تجفيف بحيرة الحولا •

وقد حمل اليهود فكرة تجفيف بحيرة الحولا قبل الحرب العالمية الأولى عندما منحت الحكومة العثمانية امتياز التجفيف شركة

عثمانية سورية ، ولما تقلص ظل العثمانيين عن الديار الشامية بعد الحرب ، حرص اليهود على شراء الامتياز ، واشترته شركة (هاشخروت هاشوب) ، اليهودية في فلسطين سنة ١٩٣٤ وقامت الشركة المذكورة بقياس حركة الروافد التي تصب في البحيرة وقوة تيارات مياه الأمطار فتبين لها أن سرعة تدفق المياه في البحيرة تبلغ في موسم الشتاء ٨٠ مترا مكعبا في الثانية وبذلك تكون كمية المياه التي تتدفق على الحولة في موسم الأمطار حوالي ٨٠٠ مليون متر مكعب .
وروافد الأردن التي تصب في بحيرة الحولة ثلاثة :

١ - نهر بنياس : وينبع على بعد كيلو مترين من الحدود الاسرائيلية في الأراضي السورية ، وقوته متران مكعبان في الثانية صيفا ، وأربعة أمتار مكعبة في الثانية شتاء .

٢ - نهر دان : وينبع من تل القاضي بين الحدود السورية والاسرائيلية - وتتدفق مياهه بقوة ١٢ مترا مكعبا في الثانية طوال أيام السنة ويرتفع ٢٠٠ متر عن سطح البحر .

٣ - نهر الحاصباني : وينبع من الأراضي اللبنانية ويجري فيها الى مسافة ٤٠ كيلو مترا الى أن يدخل أراضي فلسطين ويرتفع عن سطح البحر ٦٠٠ متر ، ويتدفق في البحيرة بمعدل ٢٠ مترا مكعبا في الثانية في فصل الشتاء ، ويضعف في فصل الصيف .

ووضع اليهود مشروع التجفيف وبدءوا به في ١٩٤٩/١/٩ ، وذلك ببناء قناتين عميقتين عريضتين ، واحدة في شرقي البحيرة

والأخرى في غربها ، وعرض كل منهما في أسفلها عشرة أمتار وفي أعلاها ٣٠ - ٤٠ مترا وعمقها ٦ أمتار . وتمتد القناتان بطول البحيرة فتجتمع فيها مياه البحيرة وتربط بينهما في الجنوب عند الغرب فتد عميقة عريضة تشكل المجرى الرئيسى لنهر الأردن المجرى ٨٠ مترا مكعبا في الثانية وتوفر حوالى ١٠٠ مليون متر مكعب من المياه في السنة، وكانت قبل التجفيف تفيض عن المجرى القديم الضيق وتشكل المستنقعات الواسعة المحيطة بالبحيرة .

وكان هذا التجفيف الذى انتهت جميع مراحله عام ١٩٥٦ هو الخطوة العملية الأولى في مشروع الرى الأقليمى اليهودى على اعتبار أن المياه أصبحت تتدفق من جنوب البحيرة بمعدل ٨٠٠ مليون متر مكعب في السنة وتؤمن جدا أدنى لمشروع الرى اليهودى قدره ٢٥٠ مليون متر مكعب في السنة .

وأهم الخطوات التى يشتمل عليها هذا المشروع :

أولا : شق مجرى جديد لنهر الأردن في القطاع الممتد بين جنوب الحولة وشمال بحيرة طبرية وطوله ٢٠ كيلو مترا . وذلك بدل المجرى الطبيعى الذى يضيق بالمياه المتدفقة فيه وتفيض على جانبيه وتشكل الروافد والمستنقعات حوله .

ثانيا : إقامة محطة توليد كهربية في الزاوية الشمالية الغربية لبحيرة طبرية - تحركها المياه المتدفقة في المجرى الجديد الذى يرتفع عند خروجه من الحولة ٢٠٤ مترا عن مستوى مصبه في بحيرة طبرية

ويحرك في اندفاعه محطة التوليد بقوة ٢٥ ألف كيلوات في الساعة ومحطة القوى هذه تحرك مضخات ضخمة تتولى رفع المياه من البحيرة ودفعها في قناة مكشوفة تمتد من تلك المنطقة الى الغرب حتى تصب في البحيرة الصناعية التي بناها اليهود في سهل البطوف شمالى مدينه الناصرة وجعلوها الخزان الرئيسى لمشروع الري الاقليمى •

ثالثا : بحيرة البطوف :

فى سنة ١٩٥١ شرعت الصحف اليهوديه تتحدث عن مشروع بحيرة صناعية كبرى تبني فى سهل البطوف شمالى الناصرية لاتخاذها خزاناً رئيسياً لمشروع الري الاقليمى اليهودى • وفى حزيران (يونيو) سنة ١٩٥٢ شرع العمال والمهندسون اليهود فى بناء البحيرة واقامة السدود الرئيسية لتلقى مياه المشروع الاقليمى المتدفقة من الشمال ومياه السيول والأمطار فى تلك المنطقة •

رابعا : نفق جبال منشه شمال شرقى منطقة عكا :

وتتصدر المياه من بحيرة البطوف الى جهة الجنوب الغربى بواسطة أنابيب الأسمنت الضخمة التى تنتج محليا ، وقبل انحدار المجرى الى السهل الساحلى جنوبا تقرر سلسلة جبلية ، وقد باشر اليهود عام ١٩٥٧ شق نفق فى باطنها يبلغ طوله ٧ كيلو مترات لمرور مياه المشروع وتتصدر المياه من هذا النفق فى أنابيب جنوبا حتى ضواحي تل أبيب وهناك تلتقى الأنابيب بمشروع نهر البركون الذى يمتد من رأس العين جنوبا مسافة ٧٥ كيلومترا حاملا الى النقب أكثر

من ٧٠ مليون متر مكعب من مياه نهر (العوجا) البركون في السنة .

أما الأنابيب المنحدرة من الشمال في القناة الرئيسية للمشروع الاقليمي فتستمر في انحدارها حتى تصل الى بقعة مجاورة لمدينة بشر السبع ومن هناك تتفرع منها أنابيب أصغر حجما تحمل مياه الأردن في مراحل المشروع النهائية الى قلب النقب وجنوبه .

ومن الملاحظ أن السلطات الاسرائيلية قد نشطت أخيرا في القيام بالخطوات العملية اللازمة للاسراع في هذا المشروع وخاصة بعد أن استفحلت الأزمة الاقتصادية الداخلية وظهر الانهيار الاقتصادي بهذا الشكل الواضح .

وفد بحث مشروع تحويل مجرى نهر الأردن عدة مرات داخل اجتماعات الجامعة العربية وكان بحث هذا المشروع سبب دعوة الأردن للسيد الأمين العام للجامعة العربية لزيارتها في أوائل مارس الماضي وقد ذكر السيد الأمين العام ردا على الأسئلة التي وجهت اليه في هذا الشأن أن المسألة من وجهتها الفنية بيد الفنيين الذين سيمضون في تنفيذها ، أما الوجة العسكرية فانها من اختصاص مجلس الدفاع العربي .

ثالثا : الحطة الخمسية في اسرائيل : (١٩٦٤/١٩٦٠) ومن المحاولات التي قامت بها اسرائيل لعلاج الأزمة الاقتصادية الداخلية وضع خطة تنمية خمسية تبدأ من عام ١٩٦٠ حتى عام ١٩٦٤ ، ولعل

اسرائيل قد أقدمت على وضع هذه الخطة بعد أن تبين أن الإعانات والمساعدات المالية التي تحصل عليها من الخارج لم تعالج نقط الضعف الأساسية في اقتصاداتها ، وهي تعلم أن بعض هذه المساعدات لا بد أن تتوقف يوما ما ، بالإضافة الى أنها سوف تبدأ باستهلاك سندات الاستغلال والتمية وقدرها ٣٦٠ مليون دولار تقريبا من عام ١٩٦٢ و ١٩٦٤ •

إزاء ذلك قامت السلطات الاسرائيلية بوضع خطتها الخمسية . وكان الغرض من هذه الخطة معالجة النقص في الاقتصاد الاسرائيلي واعداده لمواجهة ظروف الخفض المنتظر في رؤوس الأموال والإعانات الواردة • وترمي الخطة الى أن يكون معدل الزيادة في مجمل الدخل الأهلئ ٨ ٪ •

وهذه الزيادة يمكن أن تتحقق بالتوسع في العمالة وريادة الإنتاجية كذلك ترمى الخطة الى الاهتمام بالتصنيع ولا سيما في مجال المعادن والكيمائيات والتعدين •

غير أنه لتحقيق المعدل المشار اليه وهو ٨ ٪ يجب أن يزيد مجمل الاستثمار من ٩٠٠ مليون ليرة اسرائيلية في عام ١٩٥٩ الى متوسط سنوي قدره ١٠٨٠ مليون ليرة اسرائيلية أى حوالئ ٢٠ ٪ في الفترة ١٩٦٠ / ١٩٦٤ وهذا من الصير تحقيقه ، ومن معوقاته أن الاستثمارات الأجنبية التي تقدر بحوالئ ٦٠ ٪ من مجمل الاستثمار سوف تتناقص بعد عام ١٩٦٢ عندما تنتهى التعويضات الألمانية لاسرائيل •

وكانت هذه الخطوة تقدر زيادة الصادرات والخدمات بحوالى ٣٦٠ مليون دولار أى بمعدل سنوى قدره ١٦ ٪ ، كما توقعت أن تزداد السلع الصناعية الى ثلاثة أضعاف صادرات المنتجات الزراعية •

وكذلك كان ينتظر أن تحدث زيادة كبيرة فى الصادرات غير المنظورة نتيجة لزيادة إيرادات الشحن المتوقعة من التوسع فى الأسطول التجارى الى بليون طن ، ولهذا كان يرجى أن ترتفع جملة الإيرادات الى ١٠٠ مليون دولار فى نهاية عام ١٩٦٤ •

ولكن يبدو أن أغلب هذه الأهداف لن تتحقق ، فان انخفاض مستوى التحويل الخارجى والداخلى قد أعاق تنفيذ عدة مشروعات من تلك التى وضعت فى الخطوة ، كما أن الصادرات المنظورة ، وغير المنظورة لم تزد بل انخفض بعضها وهذا يؤكد الاجراء الأخير الخاص بتخفيض سعر الليرة الاسرائيلية •

رابعا : مشروعات توسيع التنقيب عن المناجم فى اسرائيل :
وأخيرا فقد نشرت جريدة لامورحاب الاسرائيلية أنباء عن دراسات واسعة النطاق تجرى للتوسع فى إقامة عدة مشروعات خاصة بتوسيع التنقيب عن المناجم فى اسرائيل كجزء من الخطط التى تضعها اسرائيل لمحاولة التغادى من الانهيار الاقتصادى الداخلى واناقد اقتصادياتها التى أخذت فى التدهور •

وقد ذكرت الجريدة أن السير لوك اسبايسر الخبير الانجليزى

المعروف ورئيس المجلس الاستشارى فى وزارة الدفاع الاسرائيلية
وضع تقريراً عن تطور أعمال المناجم وشركات التنمية الاسرائيلية ،
ذكر فيه أن هناك عقبات كثيرة تحول دون تحسين انتاج النحاس.
وزيادة الكميات المستخرجة من المناجم فى منطقة تمناع وذلك بسبب
قلة الأفران الكهربائية •

وقال اسيايسر : ان المجلس الاستشارى اجتمع مدة أسبوعين
فى دورته الأخيرة من ١٢ - ٢٦ من أكتوبر وكان يعقد جلساته
فى بشر السبع ودرس أحوال جميع الشركات التى تديرها الحكومة
كما أنه قدر نفقات هذه الشركات خلال السنة المالية التى انتهت يوم
٣١ من مارس سنة ١٩٦١ وظهر أن هذه النفقات قد زادت بنسبة ١٨٪
عن السنة الماضية ، وبلغت ١٤١ مليون ليرة اسرائيلية فى حين بلغت
نسبة الزيادة فى الانتاج ٤٪ فقط كما زاد استهلاك الكهرباء بنسبة
١٤٪ وبلغ انتاج الكهرباء ٢٤ و ٢ مليون كيلو ساعة ، وبلغت قيمة
البضائع التى صدرتها هذه الشركات الحكومية الى الخارج ٢٣ مليون
ليرة ومجموع قيمة انتاج هذه الشركات ٣٩ مليون ليرة • مع أن
المبالغ التى أنفقت عليها قد بلغت ١٤١ مليون ليرة •

وقد ظهر من دراسات المجلس أن كميات النحاس فى المنجم
المكتشف فى تمناع قد بدأت تنضب وسوف لايبقى فى هذا المنجم
شئ من النحاس فى العام القادم ولذلك أصبح من الضرورى حفر
منجم جديد بواسطة عمال متدربين على أعمال المنجم وعلى أفران
كهربائية •

وفد وضع مشروع خاص لتوسيع العمل في المناجم من أجل الوصول الى انتاج ١٤ ألف طن من النحاس الخام سنويا •

أما مشروعات البحر الميت فان القرض الدولي الذي تقرر صرفه عليها سوف يساعد على انقاذها من التدهور المالى وينتظر أن يتم قريبا انشاء مشروع لاستخراج البروميد بمعدل ٩٠٠ طن فى السنة وتجرى مفاوضات مع البنك الدولي لانشاء مستودعات فى ايلات تسع ٣٠ ألف طن من مستخرجات المناجم وقد درس المجلس مشروعا باستثمار ٣٥ مليون ليرة فى مناجم الفوسفات من أجل انشاء ثلاث وحدات انتاجية أخرى ، ولكن الدراسة الدقيقة قد برهنت على أن مناجم الفوسفات فى اسرائيل لاتتحمل اقامة وحدات أخرى لأن موجودات المناجم لاتكاد تكفى لتشغيل الوحدات الحالية •

وأسفرت دراسات المجلس بشأن البترول عن الوصول الى نتيجة نهائية وهى أنه لا يوجد فى اسرائيل سوى حقل بترول تمتد عروقه الى منطقة غزة •

ولا تزيد كميات المخزون الاحتياطي نى أعمال الحقل على مليون طن يمكن استخراجها فى خلال عشر سنوات •

ثانيا : محاولة الانضمام للسوق الأوروبية المشتركة وأهدافها •
ذكرت فيما تقدم بعض الوسائل التى قامت بها اسرائيل أخيرا فى محاولات انضمامها للسوق الأوروبية المشتركة وموقف دول السوق

منها ، كما ذكرت أسباب اصرار اسرائيل على اتمام هذه الخطوة في هذا الوقت بالذات واكتفى هنا بذكر النتائج السياسية والاقتصادية التي سوف تعود على اسرائيل اذا هي نجحت في الانضمام الى السوق الاوربية المشتركة أو حتى تكوين علاقات اقتصادية قوية معها .

فمنذ فترة طويلة واسرائيل تحاول الانضمام الى السوق الأوربية أو تكوين صلات اقتصادية قوية معها ، واسرائيل كما هو معروف - لاتقوم بأية خطوة الا بعد دراستها ومقارنة النتائج التي ستعود عليها من جراء اقدامها على تنفيذ هذه الخطوة ، ويبدو ان دراسة هذا الموضوع قد بدأت عقب قيام السوق المشتركة عام ١٩٥٧ أى في الوقت الذي كانت فيه اسرائيل لم تفق بعد من الهزيمة الكبرى التي أصابها في العدوان الثلاثي حيث ردت على أعقابها وعادت الى ماوراء حدودها .

وبعد هذا العدوان يبدو أنه لم يكن لاسرائيل خطط عسكرية قريبة وكذلك فقد توقفت حملات دعايتها حتى ينتهى - على الأقل الأثر السيء الذي تركه هذا العدوان وكان على اسرائيل أن تبحث عن وسائل جديدة في محاولة تدعيم كيائها ولعلها قد وجدت بعض هذه الوسائل في محاولة تقوية علاقتها الاقتصادية بالخارج .

وحينما كانت اسرائيل تفكر في هذه التاحية كانت السوق الأوربية المشتركة تتكون في عام ١٩٥٧ من كل من الدول الأوربية

الست (ألمانيا الغربية - فرنسا - إيطاليا - هولندا - بلجيكا -
ولوكسمبورج) وكان تكوين السوق المشتركة خطوة تالية خطوات
تمهيدية ناجحة بدأت منذ عام ١٩٥١ حيث تم تكوين هيئته الفحم
والصلب الأوروبية كما ذكرت من قبل ، وقد عاصر قيام السوق لتكوين
منطقة التجارة الحرة بقيادة بريطانيا وست دول أخرى هي السويد
والنرويج والدانمرك وسويسرا والبرتغال والنمسا • ومن المحتمل
أن اسرائيل كانت تفاضل بين الانضمام للسوق الأوروبية المشتركة
ومنطقة التجارة الحرة عندما قررت الانضمام للسوق الأوروبية المشتركة
وبالطبع فقد تبين لها فيما بعد أنها كانت على صواب في هذا التفضيل
عندما ظهر أخيرا أن انجلترا نفسها - وهي زعيمة منطقة التجارة
الحرة - تحاول الانضمام للسوق الأوروبية المشتركة غير أن الذي
يعوق سرعة انضمامها هو ارتباطها بدول الكومنولث والسياسة التي
قد تتبع ازاء انتاج وتوزيع السلع الزراعية التي تعد ذات أهمية كبرى
لدول الكومنولث مثل استراليا وغانا كما أنه يلاحظ أن كلا من
اليونان واسبانيا قد تقدمت بطلب انضمامها للسوق الأوروبية المشتركة
وأعطت اليونان فترة انتقال قدرها ٢٢ سنة حتى يتم انضمامها للسوق
المشتركة •

وعلى ذلك فليس من المستبعد أن تفكير اسرائيل في انضمامها
للسوق المشتركة قد جاء مع مولد هذه السوق وأن من أسباب تفضيلها
الانضمام للسوق الأوروبية المشتركة دون غيرها من التكتلات
الاقتصادية الأخرى - وضوح الأهداف الاقتصادية والسياسية التي

تقوم عليها اتفاقية السوق وظهور النتائج العملية لهذه الاتفاقية قبل الوقت المقرر لها •

كما أنه من أسباب ذلك أيضا العجز المستمر الذي كان يظهره الميزان التجارى الاسرائيلى مع دول السوق المشتركة وقد بلغ المتوسط السنوى له فى الأعوام ٥٨/٦٠ ما يقرب من ٨٥ مليون دولار والميزان التجارى الاسرائيلى يظهر عجزا مع دول كثيرة لا مع دول السوق فقط فمثلا يظهر عجزا كبيرا مع الولايات المتحدة الامريكية بلغ فى المتوسط ١٣٠ مليون دولار سنويا غير أن المساعدات المالية من هذه الدولة تساعد اسرائيل على مواجهة هذا العجز فى الميزان التجارى أما بالنسبة للعجز مع دول السوق المشتركة فان التعويضات الالمانية أصبحت فى طريقها الى الانتهاء ، وعلى ذلك فليس أمام اسرائيل لكى تعالج هذا العجز سوى الانضمام لدول السوق المشتركة أو تكوين علاقات اقتصادية قوية معها تساعد على مواجهة هذا العجز ولعل تخفيض سعر الجنيه الاسرائيلى الذى جاء فى أعقاب زيارة مندوبى دول السوق لاسرائيل وبعد وقوفهم على طبيعة الاقتصاد الاسرائيلى كان نتيجة لتوجيه من هؤلاء المندوبين أخذت به اسرائيل فالواقع أنه كان لابد من هذا التخفيض فى سعر الجنيه الاسرائيلى حتى يكون معادلا لسعره الحقيقى المنخفض فى الأسواق الخارجية وحتى تقارب قوته الشرائية فى الخارج من العملات الأخرى لدول السوق كالمارك الالمانى والفرنك الفرنسى واليرة الايطالية •

يتبين من ذلك أن اسرائيل قد وجدت أن أحسن الوسائل فى معركة تدعيم اقتصادياتها مع الخارج هو انضمامها الى السوق الأوروبية المشتركة وعن طريقها تستطيع تحقيق أهداف سياسية واقتصادية لن تستطيع تحقيقها بدون هذه السوق مهما تلقت من مساعدات واعانات وقد كانت تجربتها فى محاولات تغفلها الاقصادى مع دول افريقية أكبر برهان على اخفاقها حيث ما لبثت أن ووجهت بنشاط مضاد من الجمهورية العربية المتحدة التى أعطتها دليلا جديدا على أن الجمهورية العربية المتحدة وراء كل نشاط يهدف الى تدعيم الكيان الاسرائيلى وتجميد القضية الفلسطينية •

أما الأغراض السياسية والاقتصادية التى تهدف اسرائيل الى تحقيقها عن طريق انضمامها للسوق المشتركة فانها تلخص فيما يأتى :

أولا : من النواحي السياسية :

١ - تشديد الضغط على الدول العربية لعقد صلح معها ، اذ أن انضمام اسرائيل للسوق المشتركة والتزام الدول الأعضاء فيها بتعزيز اقتصاديات اسرائيل طبقا لاتفاقية السوق المشتركة يؤدى بصورة تلقائية الى انحياز هذه الدول الى اسرائيل فى نزاعها مع الدول العربية وبالتالى الى وقوف هذه الدول الى جانب اسرائيل فى ضرورة تصفية

قضية فلسطين على أساس المحافظة على الكيان الاسرائيلي واهمال
حقوق اللاجئين العرب •

٢ - هناك احتمال كبير هو أن تكسب اسرائيل صداقة الدول
المرتبطة مع دول السوق بعلاقات معينة أو التي تقع تحت سيطرتها
وبالتالى سوف تنال اسرائيل عطف هذه الدول وتأيدها ، بل ان هذا
يبدو أمرا مؤكدا بالنسبة للدول التي ينتظر أن تضم للسوق المشتركة
ومن الملاحظ أن الخطوات تتخذ حاليا لتشمل هذه السوق كثيرا من
الدول الأفريقية التي كانت خاضعة للنفوذ الفرنسى •

٣ - ذكرت أنه بعد أحداث السويس عام ١٩٥٦ رسمت
اسرائيل سياستها على أساس الاهتمام بتدعيم كيائها الاقتصادى مع
زيادة هجرة اليهود المقيمين بالخارج ولعل الغناء قيود الهجرة بين
المعتدين فى دول السوق انشركة يساعد اسرائيل على تحقيق هذا
الهدف ويزيد من عدد المقيمين بها سواء من اليهود أو من الرعايا
الأوربيين ويلاحظ أن زيادة عدد سكان اسرائيل من عوامل التنمية
الاقتصادية فى اسرائيل •

ومن الجدير بالذكر أن سياسة اسرائيل منذ أن قامت فى
عام ١٩٤٨ تهدف الى زيادة عدد سكانها باستقدام اليهود من جميع
الجنسيات وقد بلغ عدد المهاجرين اليها ما يأتى :

السنة عدد المهاجرين الى اسرائيل

١٩٤٨	١٠١٨٢٨
١٩٤٩	٢٣٩٥٧٦
١٩٥٠	١٧٠٢٤٩
١٩٥١	١٧٥٠٩٥
١٩٥٢	٢٤٣٦٩
١٩٥٣	١١٣٣٦
١٩٥٤	١٨٣٧٠
١٩٥٥	٣٧٤٧٨
١٩٥٦	٥٦٢٦٤
١٩٥٧	٧١١٠٠
١٩٥٨	٢٦٠٦٣
المجموع	٩٣١٧٢٨

٤ - انضمام اسرائيل للسوق الأوروبية المشتركة يساعدها على التزود بالمساعدات العسكرية اللازمة من بعض دول هذه السوق لاستخدامها كمطية ، في أى اعتداء على الدول العربية أو الدول الافريقية أو غيرها كما حدث في عدوان السويس والنتيجة أن اسرائيل ستزداد امكانياتها الحربية والعسكرية بل ان خطورة هذه

الناحية قد تكون نتيجة ارتباط اتفاقية السوق الأوروبية المشتركة
باتفاقية المجتمع الذرى •

٥ - ارتباط اسرائيل بدول السوق المشتركة وتدعيم العلاقات
الدبلوماسية والقنصلية معها يمكن اسرائيل من تقوية أجهزة دعايتها
والاعلان الذى يساعدها فى تضليل الرأى العام العالمى واخفاء حقيقة
المشكلة الفلسطينية وكسب عطف مزيد من الدول ، وهذا بدوره
يساعد اسرائيل على تصفية المشكلة بصفة نهائية •

٦ - هناك احتمال كبير أن دول السوق المشتركة فى حالة
انضمام اسرائيل اليها - سوف تقوم بحملة واسعة النطاق لدى المنظمات
الدولية لتأيد حرية مرور السفن الاسرائيلية عبر قناة السويس •
كما أن انضمام اسرائيل الى السوق المشتركة سيتبعه اشتراك
اسرائيل فى كثير من المنظمات والهيئات والشركات الاقتصادية التابعة
لدول السوق المشتركة ولا شك أنه سيكون من بينها الشركات
الملاحية التى تمر سفنها عبر قناة السويس وهذا يؤدى بطريقة غير
مباشرة الى عبور السفن والبضائع الاسرائيلية قناة السويس مما يخلق
موقفا معقدا وخطيرا •

ثانيا : النواحي الاقتصادية :

١ - ارتباط اسرائيل باتفاق ما مع منظمة السوق الأوروبية
المشتركة يؤدى الى تدعيم كيائها الاقتصادى حيث أنها تصبح شريكة
فى كتلة اقتصادية تعتبر من أقوى الكتل الاقتصادية فى العالم ، ومن

نم يمكن الاستفادة من التخفيض الجمركى على صادرات اسرائيل ووارداتها بالنسبة للتبادل التجارى بينها وبين دول السوق الأوربية المشتركة مما سيؤدى الى زيادة حجم التبادل مع دول السوق وبالتالى مع دول ماوراء البحار بالقارة الافريقية •

كما أن ارتباط الاقتصاد الاسرائيلى باقتصاديات دول السوق المشتركة وما يترتب على ذلك من خلق مصالح اقتصادية متشابكة ومتزايدة بين دول السوق واسرائيل يجعل الدول العربية والافريقية تواجه جهة اقتصادية متعددة الأطراف •

٢ - زيادة القدرة التنافسية للسلع الاسرائيلية فى أسواق دول السوق المشتركة والدول التى ستضم اليها بسبب الاعفاءات الجمركية ورفع القيود الجمركية مما قد يجعل من السلع الاسرائيلية منافس خطيرا للسلع العربية والافريقية المثيلة فى تلك الأسواق سواء فى قطاع المواد الأولية والزراعية والحيوانية أو فى القطاع الصناعى مما يعوق صادرات السلع العربية الى دول السوق المشتركة •

٣ - تدعيم الكيان الاقتصادى الاسرائيلى سيفتح أمامه مجالات واسعة من ناحيتى التسويق والاستثمار مما قد يؤدى الى استعادة السيطرة على اقتصاديات الدول الافريقية عن طريق السوق المشتركة وكذلك بالنسبة لبعض الدول الأسىوية التى أصبحت تشكل سوقا كبيرة للمنتجات العربية •

٤ - تنشيط الصادرات الاسرائيلية يعش الانتاج الاسرائيلى

ويُدفعه إلى العمل بأقصى طاقته وهذا كله سيؤثر في المقاطعة الاقتصادية العربية المفروضة حول إسرائيل ويخفف ضغطها وكذلك سيساهم في حل مشكلات متعددة يواجهها الاقتصاد الإسرائيلي في الوقت الراهن مثل البطالة وضعف الاستثمار وانخفاض الأجور وارتفاع الأسعار إلى آخر المشكلات التي سبق ذكرها •

٥ - سيعطى هذا الانضمام الاقتصاد الإسرائيلي قدرا كبيرا من الاستقرار والثقة العالمية مما يسهل لإسرائيل الحصول على قروض أخرى من مؤسسات التمويل الدولية ويترتب على هذا حرمان الدول الأفريقية من هذه القروض للمساهمة في تنمية اقتصادياتها •

٦ - تحقق اتفاقية السوق المشتركة فيما تتضمنه من حرية انتقال عنصر العمل بين الأعضاء الأهداف البعيدة المدى لخطط إسرائيل للتوسعية وذلك عن طريق إمدادها بالقوى البشرية المدربة مما يمكنها من استخلاص المهارات العلمية الفنية والإدارية التي تساعد على رفع مستوى إنتاجها وتخفيض تكلفته •

٧ - انضمام إسرائيل إلى اتفاقية السوق الأوروبية المشتركة وما ينجم عنه من انتعاش الاقتصاد الإسرائيلي سوف يجعل عملتها تقف على أقدام ثابتة وربما جعلتها عملة قابلة للتحويل مما يؤدي إلى تداولها على مجال أوسع وخاصة في النطاق الأفريقي •

٨ - اضعاف النطاق الذي تضربه المقاطعة الاقتصادية العربية وهو السلاح الأول الذي تجابه به الدول العربية إسرائيل ، اذستمكن

من اضافة أسواق جديدة لمنتجاتها التي يرجى أن تنخفض تكلفتها في حالة انضمامها للسوق المشتركة ، كما أنه سيكون من السهل تصريف البضائع الاسرائيلية في الدول العربية بطريق غير مباشر وبوساطة احدى دول السوق •

٩ - اشتراك اسرائيل في السوق سيؤدي الى زيادة طاقة خط أنابيب نقل البترول من ايلات الى حيفا ، واذا ساهمت بعض دول السوق الأوروبية في تقوية هذه الطاقة فستكون النتيجة :

أ - اضعاف حركة المرور عبر قناة السويس •

ب - التأثير على أسعار البترول العربي في الأسواق العالمية •

ج - احتمال تفكير اسرائيل في مشروعها القديم الخاص بحفر قناة من ايلات الى البحر الأبيض كقناة السويس اذا وجدت الوسائل المشجعة لهذا المشروع •

تلك هي الأهداف التي تسعى اسرائيل الى تحقيقها اذا نجحت محاولاتها في الانضمام الى السوق الاوربية المشتركة ، وهي أهداف تعنى تقوية الكيان الاقتصادي الداخلى والخارجى لاسرائيل كما تعنى مزيدا من الضغط على الدول العربية بقصد تصفية القضية الفلسطينية وقبول الصلح معها •

وهذه كلها أمور خطيرة للغاية وتتطلب مواجهة عملية سريعة
لامجرد اصدار تصريحات أو توجيه انذارات • وهنا يبرز أمامنا
سؤال هام يبدو معقدا :

ما الخطوات العملية الفعالة التي يمكن أن تتخذها الدول
العربية للرد على مثل هذه المحاولة الاسرائيلية ؟

لعل استعراض المحاولات التي قامت بها اسرائيل ونجحت في
أكثرها ، يجعل الاجابة عن هذا السؤال أقل تعقيدا وبخاصة أنني
سأتناول بالتحليل نتائج هذه المحاولات •

الفصل الرابع

محاولة إسرائيل التوسعية وكيف واجهتها اليهود العربية

في ٢ من نوفمبر عام ١٩١٨ نجحت إسرائيل في أولى محاولاتها وحصلت على وعد بلفور .. ففي ذلك اليوم كتب بلفور وزير خارجية بريطانيا الى اللورد وتشيللا الزعيم اليهودي المعروف الخطاب التالي :

« يسرني جدا أن أبلغكم بالنبأ عن حكومة جلالة الملك التصريح التالي الذي ينطوي على العطف على آماني اليهود الصهيونية وقد عرض على الوزارة وأقرته »

ان حكومة جلالة الملك تنظر بعين العطف الى تأسيس وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين ، وستبذل جهودها لتسهيل تحقيق هذه الغاية على أن يفهم جليا أنه لن يؤتى بعمل من شأنه أن يضر الحقوق المدنية والدينية التي تتمتع بها الطوائف غير اليهودية المقيمة الآن في فلسطين ، ولا الحقوق أو الوضع السياسي الذي يتمتع به اليهود في البلدان الأخرى ، »

وبينما كانت الوزارة البريطانية مجتمعة لتوافق على النص

النهائي لوعده بلفجور كان الزعيم الصهيوني الكبير وايزن (الرئيس الاول لاسرائيل) يترقب اعلانه وقد كذب يقول في هذه المناسبة •

« كنت أنتظر خارج مكتب الوزارة البريطانية حينما أحضر لي سايكس الوثيقة هاتفا - انه غلام يادكور • وايزن • •

وكان هذا الوعد نقطة البداية في سبيل أكبر مأساة انسانية عرفها التاريخ •

ومنذ صدور هذا التصريح دأب الصهونيون على القيام بنشاط فذل - لتحقيق مطامعهم التي كانت تهدف في البداية الى تقسيم فلسطين ، فعندما أعلن الانتداب البريطانى على فلسطين بذلوا جهدا مستميتا حتى تضمن صك الانتداب مادة تنص على أن توفر الدولة صاحبة الانتداب الظروف لاقامة وطن قومي يهودى •

ولما كان العاملان الرئيسيان لاقامة الوطن القومى المطلوب هما الهجرة والارض ، فقد نصت المادة السادسة من صك الانتداب على أن مهمة الادارة أن تعمل على تيسير هجرة اليهود الى فلسطين فى ظروف مناسبة ، ثم تشجيع توطينهم على نطاق واسع فى الاراضى الفلسطينية بما فيها أملاك الدولة والاراضى البور التي لم تستغلها المرافق العامة •

وبمقتضى هذه المادة بلغت مساحة الاراضى المنزرعة من

أملاك الدولة التي أقطعتها حكومة الانتداب ليهود فلسطين طوال السنوات الثلاث والعشرين ١٧٤٠٠ دونم أو ما يعادل نحو ٤٠٠٠ فدان في حين نال العرب في المدة نفسها ٣٥٠٠٠٠ دونم ، لذا كان لزاما على البنك الوطني اليهودي أن يشتري كل ما يحتاج اليه اليهود والمهاجرون من الاراضى •

أما فيما يتعلق بالهجرة فقد أصدرت حكومة الانتداب قرارا في أواخر عام ١٩٢٠ يسمح للوكالة اليهودية ادخال ١٥٦٠٠٠ مهاجر يهودى في السنة على شرط أن تتحمل نفقات معيشتهم خلال سنة كاملة من تاريخ دخولهم ، وعلى ذلك بلغ عدد المهاجرين خلال السنة الاولى ١٠ آلاف ، ولكن المنظمة الصهيونية رأت أن هذا العدد قليل فحملت المندوب السامى « اليهودى » على أن يصدر قرارا آخر بدخول فئات معينة من المهاجرين ولا سيما أولئك الذين لديهم موارد خاصة ويريدون اقامة دائمة في فلسطين وكذلك أصحاب المهن والحرف الذين يريدون الرغبة في مزاولةها بفلسطين ومن يحصلون على عقود للعمل عند أصحاب رءوس الاموال والمصانع وبدأ اليهود يعدون العدة لمواجهة مستقبل مثقل بالموائق الضخمة وقد واجهته أولا مشكلة دعم الرقعة التى كانوا يريدون الحصول عليها عن طريق تقسيم فلسطين والتي كان السكان اليهود أقلية فيها وكان العرب الذين يقطنون تلك المنطقة أكثر عددا ويتغلبون في كل تصويت يجرى فى أى قضية من القضايا •

وللتغلب على هذه المشكلة بدأ يهود تل أبيب خلال سنوات
« الانتداب البريطاني ١٩٢٣ - ١٩٤٧ » محاولة واسعة النطاق
لاستقدام المهاجرين الذين لم يكن لهم مكان في البلاد ، ونجحت
المحاولة وتم استقدام أعداد كبيرة من اليهود .

وعندما أعلن قيام اسرائيل في ١٥ مايو ١٩٤٨ كانت لاتزال
ضعيفة لاتقوى على الحياة ، فان أغلب سكانها - أى ما يقرب
من ٣٣٦ الف نسمة - كانوا من المهاجرين - وكان عدد كبير
منهم لا يزال في حاجة الى غذاء وكساء وكان على السلطة
الاسرائيلية أن توجد لهم مواطن مستقرون فيها : ييوتا يعيشون
فيها ومزارع ينتجون منها ... الخ .

وكانت مشكلة هؤلاء تتمثل في أن معظم البيوت والمزارع
يملكها السكان العرب عن أجدادهم منذ آلاف السنين . ولقد
رفض العرب أن يتخلوا عن مزارعهم الخاصة التي قدرتها لجنة
التوفيق بحوالى ثمانين فى المائة من جملة الاراضى التي يحتلها
الاسرائيليون .

وكان على الاسرائيليين أن يستولوا على هذه الاراضى
باصلاحه مهاجرينهم ولم تكن الخدمة النظامية هى الطريقة المثلى
في نظرهم للاستيلاء على مثل هذه الاراضى ، بل كان هناك طريقة
أخرى أجدى من ذلك ، فلكي يخرجوا العرب من ديارهم شنوا
حملة تهديد مدنى ضد العرب المقيمين بالجانب الاسرائيلى من

خط التقسيم حتى طردوهم من منازلهم واستولوا على مزارعهم وأراضيهم •

ولم تقف اسرائيل عند هذا الحد فبعد أن طردت السكان العرب من المناطق المخصصة لهم في مشروع التقسيم اجتازت خط التقسيم وواصلت اعتداءاتها لتدفع بحدودها الى الامام ولتضم اليها مساحات اضافية ، ومن أمثلة هذه الاعتداءات الهجوم الذي وقع على « ديريس » تلك القرية التي تقع بعيدا وراء الخطوط العربية وكان الهجوم على غرار الهجمات التي كان يشنها هتلر عند بدء الحرب العالمية الثانية حين طرد الملايين من المدنيين من بلادهم ففست بهم طرق فرنسا حتى الاختناق ولقد قام بالهجوم على قرية ديريس خبراء بهذا النوع من الحرب ،،، فتقدمت القوات الاسرائيلية وأطبقت على القرية العربية وقتلت كل من وقع نظرها عليه من المدنيين حتى النساء والاطفال ، فكانت مذبحة خارجة خروجاً كلياً على قواعد الحرب ولا تنفق حتى مع آداب حرب المصائب نفسها •

واستمرت اسرائيل في هذه المحاولات التي تهدف الى الضغط على الدول العربية لقبول الصلح معها فتحقق بذلك أكبر انتصاراتها وهو فك الحصار الاقتصادي الذي تضربه الدول العربية حولها ، وبذلك تتجمد مشكلة فلسطين وتصفى قضية اللاجئين العرب ،،،، استمرت اسرائيل في هذه السياسة العدوانية المنخرية حتى كانت اعتداءات عام ١٩٥٦ التي كانت ذات فصول

مختلفة ففي فصولها الاولى كانت اسرائيل تشعر أنها حققت انتصارات كالانتصارات التي حققتها من قبل ، أما الفصول التي عقت ذلك فلم تشعر فيها اسرائيل أنها خسرت فحسب بل جعلتها تشعر أنها كانت مخطئه في تقديرها للامور وأنها يجب أن تغير مخططها السابق وأن تلجأ الى وسائل أخرى لا للتوسع والحصول على مساحات اضافية من الاراضى العربية ولكن في سبيل البقاء والحفاظة على المكاسب السابقة •

وعلى ذلك نجد أن عام ١٩١٧ كان بداية انطلاق لاسرائيل وان عام ١٩٥٦ كا بداية توقف لهذا الانطلاق •

وبعد عام ١٩٥٦ لجأت اسرائيل الى محاولات أخرى ولكنها كانت فاشلة ، وأهم هذه المحاولات مأساة الباخرة كليوباترة حيث رفض عمال الشحن والتفريغ بالولايات المتحدة تفريغ شحنة الباخرة كليوباترة كوسيلة للضغط على الجمهورية العربية للموافقة على مرور السفن الاسرائيلية بقناة السويس •

ونظرا لأهمية هذه الواقعة باعتبارها نقطة تحول كبير في اليقظة العربية القومية وفي اجماع الشعب العربي على الوقوف بقوة أمام المحاولات الاسرائيلية العدوانية الامر الذي كنا نعتقد اليه في الماضي ولهذا أرى من الضروري هنا أن أشير الى هذه الازمة المفتعلة مينا أثرها في المحيط الدولي وفي المحيط العربي. قصة السفينة العربية كليوباترة هي إحدى المحاولات

الصهيونية للضغط على الجمهورية العربية لتغيير موقفها من إسرائيل (حيث تعتبرها العدو الاول لها) وللقضاء على الحصار الحديدي الذي تفرضه الجمهورية العربية على الملاحة الاسرائيلية في قناة السويس •

وملخص ماحدث أن بعض زعماء العمال الامريكيين اتجهوا في عام ١٩٦٠ الى الرصيف الذي كانت ترسو عليه الباخرة العربية كليبواترة وقاموا بمظاهرة تهجموا فيها على سياسة الجمهورية العربية المتحدة في عدم سماحها لسفن اسرائيل وبضائعها بالمرور في قناة السويس كما استخدموا وسائل الارهاب والضغط لمنع جميع عمال الميناء من محاولة تفريغ حمولة السفينة أو سحبها في ميناء نيويورك وطالبوا الحكومة الامريكية بأن تتخذ اجراءات مضادة للضغط على الجمهورية العربية لتغيير هذه السياسة •

ولقد حدث ذلك بعد الاجتماع الذي تم بين بن جوريون وجول هول رئيس نقابة عمال الشحن والتفريغ بالولايات المتحدة حيث تم في هذا الاجتماع الاتفاق على خطة المقاطعة وأبدى هول استعدادة لتنفيذ الخطة اذا تلقي تعليمات بذلك من مقرالاتحاد الدولي لنقابات عمال الشحن بلندن • وفي أحد البيوت الريفية بجنوب انجلترا اجتمع بن جوريون مع رجال الاتحاد الدولي لنقابات عمال الشحن وتم في هذا الاجتماع الاتفاق على تفاصيل المؤامرة •

والمؤامرة كانت تهدف الى أن يوصى الاتحاد الدولي في لندن نقابات عمال الموانئ في الولايات المتحدة وكندا والسويد والنرويج والدانيمارك وفلندا واليونان وايطاليا وفرنسا وألمانيا بالامتناع عن تفرغ وشحن وخدمة البواخر العربية ، غير أن الولايات المتحدة هي التي استجابت لتنفيذ الخطة وأشرف جول هول على تنفيذها •

هذه هي أهداف الخطة فكيف واجهناها ؟

ان ادراكنا لحقيقة الخطة وللخطوات والمحاولات التي قام بها بن جوريون في هذه الناحية كان ساعداً الاول في الرد على هذه المحاولة الاسرائيلية الفاشلة •

ولقد وقف العمال العرب وقفة تاريخية لمواجهة هذه المؤامرة وأدركوا أنها ليست مقصورة على الملاحة العربية ولكنها مؤامرة ضد الكيان العربي وضد القومية العربية بل وضد الاقتصاد العربي ، وأن من أسباب هذه المؤامرة فشل اسرائيل في قضية السفينة أنجاتوفت وفشلها أيضاً في قضية السفينة استيباليا •

وعلى ذلك كان قرار العمال العرب بمقاطعة السفن الامريكية بل وسفن كل دولة تفكر أن تتخذ الموقف نفسه ، وتجاوب العمال العرب في جميع البلاد العربية من المحيط الى الخليج في تنفيذ هذا القرار ، وتلقى الاتحاد الدولي من نقابات العمال العرب

مئات البرقيات من جميع الاتحادات العمالية العربية ومن مختلف نقابات العمال العرب تعلن تأييدها التام لقرارات اتحاد العمال العرب للرد على مقاطعة السفينة كليوباترة في ميناء نيويورك •

ونجحت المقاطعة واستطاعت أن تخدم المؤامرة الصهيونية في ميناء واحد هو ميناء نيويورك بعد نشل هذه المؤامرة في كل من الدانيمارك وفلندا وموتريال ثم كان التصريح الذي أدلى به المتحدث الرسمي باسم الرابطة الدولية لعمال الشحن والتفريغ "أن العمال الذين يقاطعون البواخر العربية ينساقون في ذلك وراء عواطفهم •

ومكذا احبطت المؤامرة وفشلت المحاولة ، وبين اسرائيل أن القوة العربية التي تمثل في الجمهورية العربية المتحدة قد تغيرت تماما عن الماضي ، ولكن اسرائيل تسعى الى وسائل جديدة تتجلى في محاولات اقتصادية ، ومحاولات تحويل مجرى نهر الاردن ، ثم محاولات الانضمام الى السوق الاوربية المشتركة التي تسعى اليها اسرائيل في الوقت الحالي •

على أن كل هذه المحاولات الاسرائيلية ان هي الامحاولات فرعية لمحاولة رئيسية تعمل لها اسرائيل وتبذل أقصى جهدها في القيام بها ... تلك هي محاولة التخلص من القوة الذاتية التي نشأت في الجمهورية العربية المتحدة أو سبق هذه القوة •

لقد كان ميزان القوة الحقيقية في عام ١٩٤٨ في صالح

اسرائيل ، وكانت اسرائيل شعلة من النشاط المتحرك في النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية وسط عالم عربي نائم راكد.

ولكن العالم العربي اليوم برغم التعفن الرجعي الذي يبدو على القمة في بعض عواصمه - يتحرك عند القاعدة وتدب فيه الحياة وتدفعه الثورات الى بعث اقتصادى واجتماعى شامل - ومع اليقظة الثورية المتحركة التى تقودها الجمهورية العربية المتحدة فان الميزان الجغرافى فى هذه المنطقة تصبح له فاعليته وقوته •

وقد أشار الجنرال ناسور رئيس هيئة أركان حرب الجيش الاسرائيلى فى أحد المؤتمرات الصحفية الى :

(أن هناك تقدما اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا واضحا فى الجمهورية العربية المتحدة ، ومن شأن هذا التقدم أن يرفع الكفاية الحربية للجنود العرب) •

ولكن لماذا لم تتقدم اسرائيل فى هذه النواحي كما تقدمت الجمهورية العربية المتحدة واسرائيل تسندها أكثر من دولة قوية سياسيا واقتصاديا ؟

ان اسرائيل تدرك تماما أن قوتها الحقيقية لن تكون الا اذا زالت الحواجز القائمة بينها وبين الدول العربية المحيطة بها ،

فبذلك تستطيع أن تحول كيائها المحدود ليصبح القاعدة الصناعية لمنطقة الشرق الاوسط بأكمله . من هنا يمكن أن تفسر المحاولات العديدة التي تقوم بها اسرائيل للضغط على البلاد العربية لعرض صلح معها وهى ترى أن هذه المحاولات لن تكون مجدية الا اذا نجحت فى القضاء على القوة النامية فى الجمهورية العربية . هذه القوة التى حطمت لها من قبل خططها فى التوسع السياسى والتى سوف تحطم لها خططها فى التوسع الاقتصادى .

يتبين من ذلك أن اسرائيل كانت تبذل المحاولات العديدة . . . وكان ضعف العالم العربى وتفككه من عوامل نجاح هذه المحاولات وعندما قامت الثورة العربية فى مصر عام ١٩٥٢ بدأ ميزان القوى يتفاوت فى غير مصالح اسرائيل وبمضى الوقت يتزايد هذا التفاوت حتى كان عام ١٩٥٦ وخسرت اسرائيل المعركة بالرغم من مساندة فرنسا وانجلترا لها فكان هذا دليلا قويا على هذا التفاوت الكبير ، ثم كانت مأساة الباخرة كليوباترة التى جعلت اسرائيل تغير خططها فى التوسع السياسى كما جعلت الولايات المتحدة تراجع بعض الشئ عن تنفيذ سياستها الخاصة بمساندة اسرائيل فى المشاكل التى تثيرها ضد البلاد العربية وخاصة اذا كانت هذه المشاكل تضر بمصالح الولايات المتحدة نفسها . . . ولعل هذا يفسر لنا وقوف الولايات المتحدة ضد اسرائيل فى عدوانها الاخير على الاراضى السورية .

ويوم تتمكن من اقناع الرأي العام العالمى وخاصة الرأي
العام الغربى بمدالة قضيتنا وان اسرائيل لا تشكل خطرا فقط
على البلاد العربية بل أصبحت خطرا على البلاد الغربية نفسها
وخاصة تلك التى ترتبط بمصالح حيوية مع البلاد العربية ..
حينئذ فقط سيكون بداية حل المشكلة ... بالوسائل السلمية •

الفصل الخامس

الرد الحاسم

واليوم تجرى مباحثات فعالة لانضمام اسرائيل للسوق الأوروبية المشتركة بل ان وزير خارجية فرنسا طالب في ٢٨ مارس الماضي بالاسراع في استكمال الاجراءات الخاصة بانضمام اسرائيل للسوق المشتركة ، وكان ايرهارد نائب مستشار ألمانيا الغربية قد أبدى اهتماما كبيرا بهذه الناحية كما أولاها بول هنرى سبلك عنيته .

وأصبحنا بذلك أمام محاولة تعتبرها اسرائيل مسألة حياة أو موت لها ، اذ أن رفض طلبها الانضمام للسوق المشتركة ورفض الموافقة على ايجاد رابطة ما مع هذه السوق في الوقت الذي تنهار فيه اقتصاديات اسرائيل ويتزايد العجز في الميزان التجاري وميزان المدفوعات - يعد ضربة كبرى توجه ضد الكيان الاسرائيلي في أهم نواحيه وهي الناحية الاقتصادية .

فاذا أضفنا الى ذلك ما أصاب اسرائيل من هزائم عسكرية ولاحظنا الرعب الذي يعيش فيه سكان اسرائيل من جراء وجودهم في أرض مقلصة يلتف أصحابها حولها ويرتقبون اليوم الذي يحرقون فيه الأرض السليمة . اذا راعينا هذه العوامل تبين لنا

بوضوح ماذا تعنى اسرائيل بالانضمام الى السوق الأوروبية المشتركة
فى هذا الوقت بالذات ، وتبين لنا أيضا طبيعة الدور الذى يجب أن
نقوم به لمنع هذا الانضمام .. وبهذا المنع نجرى على خطتنا فى مقاطعة
اسرائيل ونمنع تقوية كيائها الاقتصادى ونعطيه درساً واقعياً جديداً
يؤكد لها أنها لن تستطيع أن تعيش وسط هذا البحر الهائج ، فإذا
كانت قد حققت نجاحاً فى محاولات سابقة فإن هذا النجاح لا بد أن
يواجه بالنهاية الحتمية وهى عودة الحقوق لأصحابها ، وأن هناك قوة
عربية واعية لن تفرط فى أى حق من الحقوق العربية .

وفى هذا الاتجاه أشعر أننا يجب أن نرد رداً حاسماً لا مجرد
احتجاج أو انذار ...

ولكن كيف يكون هذا الرد ؟

ذكرت أنه منذ أول مارس الماضى بدأت المساعى الاسرائيلية
فى الانضمام للسوق الأوروبية المشتركة واضحة وأخذت طابعاً جديداً
سريعاً وخاصة فى أثناء الرحلة التى قام بها أشكول الى دول السوق
الأوروبية المشتركة وعلى ذلك فقد بادرت حكومة الجمهورية العربية
المتحدة الى تقديم انذارات الى حكومات دول السوق المشتركة رداً
على هذه المساعى ، وكذلك فعلت حكومات بعض الدول العربية
كלבنا ، وقد تمت أيضاً اجراءات أخرى سبق التحدث عنها .

فهل تكفى هذه الخطوات ؟

ان الانذارات التى قدمتها حكومات الدول العربية الى دول السوق

الأوربية المشتركة لا تعدو تحميل هذه الدول مسئولية انضمام اسرائيل الى السوق المشتركة ، ومعنى هذا أن المصالح الاقتصادية لدول السوق المشتركة مع الدول العربية ستصاب بأضرار فى حالة موافقتها على انضمام اسرائيل الى السوق المشتركة •

فما المصالح التى ترتبط بها دول السوق الأوربية مع الدول العربية ؟

هناك أولا العلاقات التجارية ، وهناك البترول .. وهناك أيضا نواح أخرى •

العلاقات التجارية :

ترتبط الدول العربية مع دول السوق الأوربية المشتركة بعلاقات تجارية كبيرة بصفتها مصدرة للمواد الأولية ، ومستوردة للمواد الصناعية ولفرنسا مع دول شمال افريقيا (تونس - الجزائر - المغرب) روابط تجارية على نطاق كبير لعلاقتها السياسية بهذه الدول ولوقوعها على مسافة قريبة منها ولايطاليا مع ليبيا ، ولبريطانيا مع كل من الاردن والعراق مثل هذه الروابط •

وعلى ذلك فإن مقاطعتنا الاقتصادية لدول السوق المشتركة تسمى الى هذه الدول التى تباع كثيرا من منتجاتها الصناعية للبلاد العربية وتشتري منها المواد الأولية أما صادرات الدول العربية من المواد

الأولى • فمن الممكن أن نبيعها لدول أخرى في أوروبا أو أمريكا أو غيرها •

والخلاصة أن دول السوق المشتركة ستصاب بأكبر المضار ، وأعظم الخسائر إذا فاطناها ، لأن حاجتها إلينا أشد من حاجتنا إليهما . وأضرب هنا مثالا رقميا للسلع المستوردة الى الجمهورية العربية المتحدة من دول السوق المشتركة خلال عام ١٩٦٠ •

بيان السلع المستوردة من دول السوق الاوربية المشتركة خلال عام ١٩٦٠
(جميع المبالغ مبدئية بآلاف الجنيهات المصرية)

أنواع السلع	فرنسا	المانيا	إيطاليا	مولندا	ألمانيا الغربية	المجموع
غلال وحنطة وشعير وأذرة	—	—	٢٣٤٤	—	—	٢٣٤٤
دخان وورق بمصوغ	—	—	١٤٩	٣	—	١٥١
وقود وزيوت معدنية ومنتجاتها	٢٠	٩٠١	٦٠	٤٣	١٠٩	١١٣٣
أدوية وكياويات وتترات	٩٠٢	١٨٠٥	٥٠٨	٤٩٢	١٩٦	٣٩٠٣
أخلاصات للصاغة واللباغة	٢٢٧	٦٣٦	١٨٢	٦٢	٣٢	١١٢٩
سمدة بجميع أنواعها	٩٨٠	١٤٢٩	٢٧١٣	٤٠٨	٨٤٨	٦٢٧٨
أخشاب ومنتجاتها	٢٧٦	٧١	٣٤	٣	٣	٣٨٧
ورق وكرتون واصنافها	٦٧٤	٥٨٢	٥٧	٥١	٨	١٣٧٢
حديد و زهر وفولاذ ومنتجاتها	١٤٨٣	٣٩١٢	٦٦١	٢٩٧	٢٧٧	٦٦٣٠
مراجل وآلات وأجهزة آلية	٨٣٢	١٠٩١٢	٣٢٠٢	٥٧٩	٣٦	١٤٨٨٥
أجهزة كهربائية	٣٥٨	٢٩١٢	٣٢٣	٥٢٦	٤٢٧	٤٥٥٦
عربات للطرق الحديدية والبرية	٣	١٧١	١٨٧	٢	٤٦	٤٠٩
دراجات وسيارات وعربات	٣٣٥	٢٢٧٣	٢٨٧	١٩	٦	٢٩٢٠
طيران وملاحة وقطع غيارها	٣٢	٢٦٣٣	٢	١٤٥٨	٣	٤١١٩
آلات وأجهزة عملية اجبارية	٩٧	٢٨٥	٤٣	٣٦	٢٩	٥٩٠
وحساسة						
سلع أخرى	٢٦٠٥	٣٥١٨	١٤٤٠	١٨١٨	٨٠٨	١٠١٨٩
المجموع	٨٨٢٥	٣٢١٣٠	١١١٩٢	٥٧٩٦	٢١٦٢	٦١١٠٥

يتبين من هذا الجدول أن واردات الجمهورية العربية المتحدة من دول السوق الأوروبية المشتركة بلغت ٦١ مليون جنيه خلال عام ١٩٦١ وهذا المبلغ يساوى المتوسط السنوى لقيمة الواردات من هذه الدول على وجه التقريب خلال الأعوام ١٩٥٨ - ١٩٦٠ :

عام	اجمالى الواردات من دول السوق المشتركة	
١٩٥٨	٦٨ مليون جنيه	
١٩٥٩	٥٢ مليون جنيه	
١٩٦٠	٦١ مليون جنيه	
	<hr/>	
	المجموع ١٨١	
	<hr/>	
	المتوسط السنوى ٦٠	

وعلى ذلك فإن مقاطعة الجمهورية العربية المتحدة لدول السوق الأوروبية المشتركة سوف يضع على هذه الدول ستين مليوناً من الجنيهات المصرية سنوياً وهى التى تحصل عليها من صادراتها الى الجمهورية العربية المتحدة وحدها .

فاذا علمنا أن هناك دولاً عربية عدة ترتبط مع دول السوق بعلاقات تجارية قوية ، وخاصة أن بعضها ما زال عضواً فى المناطق النقدية لبعض هذه الدول ، تبين لنا بوضوح ضخامة قيمة واردات الدول العربية فى مجموعها من دول السوق الأوروبية المشتركة وتجلت خسائر هذه الدول اذا قبلت انضمام اسرائيل الى سوقها المشتركة ،

وهذا بالطبع يصيب تجارتها الخارجية بأضرار ولا يتفق مع الأهداف التي قامت من أجلها السوق الأوروبية المشتركة .

لذلك فمن الضروري أن تتفق الدول العربية - داخل الجامعة العربية أو خارجها - على خطوات ايجابية سليمة في هذا الصدد على أن يكون الاتفاق في أسرع وقت قبل أن يبت في طلب اسرائيل الخاص بانضمامها لدول السوق الأوروبية المشتركة ، إذ أن الانذارات التي وجهت الى دول السوق لم تكن واضحة تماما ولم تأخذ الصفة الجماعية ولم تبد عليها النيات الصادقة فمثلا نجد أن بعض الدول العربية تقدمت بانذارات محددة ، وبعضها الآخر تقدم بانذارات غير محددة وغير واضحة وهناك من لم يتقدم بانذارات ، وهذه اعتبارات قد تضعها دول السوق المشتركة في الحسبان عند بحث طلب اسرائيل .

وهناك ناحية أخرى تجب الإشارة إليها في هذا الصدد وهي : هل نستطيع الاستغناء عن وارداتنا من السلع التي تنتجها دول السوق المشتركة أو استبدالها بسلع مماثلة نقوم باستيرادها من دول أخرى

وقبل الاجابة عن هذا السؤال ، أرى أنه من الضروري تحليل ماهية هذه الواردات والدول الأخرى التي تنتجها والسلع المشابهة التي استوردناها منها . وهل قد تم استيراد سلع مشابهة لها في السنوات التالية ؟

ولعل ذلك يتضح من الجدول الآتي :

بيان السلع المستوردة خلال عام ١٩٦٠
(جميع المبالغ مبنية بآلاف الجنيهات المصرية)

أنواع السلع	دول الولايات الأمريكية	دول الفرنسية الكننة	دول البحرين البحرين	دول البحرين البحرين	دول أخرى	دول أخرى	دول أخرى	المجموع
غلال وحنطة وشعير وأذرة	٢٣٤٤	٣٦	١٣٥	١٢٨٤٠	١٥٢٥٥			
دخان وورق مخسوخ	١٥١	١٧١٤	٢٩٧	٢٩٨١	٥١٤٣			
وقود وزيوت معدنية ومنتجاتها	١١٣٣	١٣٢٨٥	٧٧٩٤	٢٠٨٧	٢٤٢٩٩			
أدوية وكياويات ونترات	٣٩٠٣	٢٦٢٠	١٠٣	٤٨٨٢	١١٥٠٨			
خلاصة الصباغة والصبغة	١١٣٩	١٥١٥	٣٧	١٣٢٥	٤٠٢٦			
أسمدة بجميع أنواعها	٦٣٧٨	١٤٦٦	٣	١١٨٨	٩٠٣٥			
أخشاب ومنتجاتها	٣٨٧	٦٨٥٠	١٣٢	٧٨١	٨١٥٠			
ورق وكرتون وأصافها	١٣٧٢	٣٦٦١	٣٨	٣٥١٣	٨٥٨٥			
حديد وخرق وفضة ومنتجاتها	٦٦٣٠	٨٥٠٧	١٨٣	٢٦١٥	١٧٩٣٥			
مراجل وآلات وأجهزة آلية	١٤٨٨٥	٨٢٧	٣٨	١٠١٩٦	٣٢٩٤٦			
أجهزة كهربائية	٤٥٥٦	٢٢٢٥	٢٣	٢٤٥٦	٩٢٧٠			
عربات للطرق والحديد والبريد	٤٠٩	١٦٠	١	٤٦١	١٠٣١			
دراجات وسيارات وعربات	٢٩٢٠	١٧٩٩	٤١	٢٦١٩	٧٤٤٩			
طيران وملاحة وقطع وغيرها	٤١١٩	٧٤	٤٢	٤٧٣	٤٧٠٧			
آلات وأجهزة علمية إحصائية	٥٩٠	٩٠٣	١٢	٥٧٩	٢٠٨٤			
وحدة								
سلم أخرى	٩١٨٩	١٠٠٣٣	٣٦١٦	٤٠٧١٨	٦٣٥٥٦			
المجموع	٦١٠٠٥	٦٢٦٧٥	١٢٥٠٥	٨٨٨٩٤	٢٢٥٠٧٩			

يتبين من هذا الجدول ما يأتي :

١ - انه ليس هناك سلع معينة تستورد من دول السوق الأوروبية المشتركة فقط فوارداتنا بأنواعها المختلفة تستورد من دول أخرى كالكتلة الشرقية وبعض الدول الأوروبية الاخرى •

٢ - ان اجمالى قيمة وارداتنا من هذه السلع يبلغ حوالى ٦٣ مليون جنيه من دول الكتلة الشرقية كما يبلغ حوالى ١٣ مليون جنيه من الدول الأخرى التى تقبل الدفع بالجنيه المصرى ، على حين يبلغ ٦١ مليون جنيه من دول السوق الأوروبية المشتركة أى أن مشترياتنا من الدول التى تتعامل معها بالجنيه المصرى تزيد على مشترياتنا من دول السوق الأوروبية المشتركة • واذا حولنا وارداتنا من هذه السلع الى الدول التى تتعامل معها بالجنيه المصرى وفرنا على أنفسنا العملات الحرة التى ندفعها لدول السوق الأوروبية المشتركة ثمناً لهذه الواردات •

٣ - كما يلاحظ أن هذه الأنواع من الواردات نستوردها أيضاً من دول أخرى نى أوروبا الغربية وهى تعادل فى جزيئتها الآلات والأجهزة والسلع الأخرى التى تنتجها دول السوق الأوروبية المشتركة فاذا لم تتوافر بعض أنواع السلع التى نحتاج اليها فى دول أوروبا الشرقية أو فى الدول الأخرى المذكورة أمكن شراؤها من دولة أخرى فى غرب أوروبا ، وبذلك فلن نصاب بأضرار تذكر فى حالة مقاطعة واردات دول السوق الأوروبية المشتركة •

٤ - اننا نتجه الآن الى التصنيع على نطاق كبير ولهذا فان وارداتنا

من السلع المصنوعة في طريقها الى الانخفاض ومما يدعو الى الارتياح
للمحاضر ، والثقة بالمستقبل أن منتجات بعض مصانعنا قد ظهرت •

يتبين من هذا كله أننا نستطيع - بلا ضرر أو خطر - الاستغناء
عن الواردات من سلع دول السوق الأوروبية المشتركة واستيراد هذه
الأنواع من السلع نفسها من دول أخرى • وإذا صادفنا بعض الأضرار
استطعنا مواجهتها بسهولة ونحن الذين واجهنا الحصار الاقتصادي
لثلاث من أكبر دول العالم هي أمريكا وإنجلترا وفرنسا ، وعدد من
الدول الأوروبية الأخرى •

وبلاحظ أن دول السوق الأوروبية قد تقاطع صادراتنا فهل سيكون
لهذه المقاطعة آثار ضارة لصادراتنا ؟

لقد قامت الجمهورية العربية المتحدة منذ عدة سنوات بتنويع
السلع المصدرة ، ولم تقصرها على سلعة واحدة كالقطن ، كما رسمت
سياسة الصادرات على أساس تعدد الأسواق وتوسيعها ، وبهذا أصبحنا
نصدر غزل القطن ونسجه والأرز والبصل والبتروول والأسمنت
والمنجنيز والفوسفات وغيرها كما أصبحنا نصدر الى دول العالم
المختلفة في أوروبا وفي آسية وفي افريقية وأمريكا وأستراليا •

ولما قوطعت منتجاتنا في بعض الأسواق عام ١٩٥٦ بحثنا عن
أسواق جديدة ولم تنخفض صادراتنا في مجموعها الا بقدر ضئيل
وعلى ذلك فإن مقدرتنا على اكتساب أسواق جديدة لصادراتنا تمكننا
من الصمود أمام أية مقاطعة مهما كان مصدرها •

يضاف الى ذلك أنه طالما كانت أسعار القطن المصرى مماثلة للأسعار العالمية - وهو مازال يقرب من ٧٥ ٪ من مجموع صادراتنا - فانه من غير المتوقع هبوط صادراته ، وخاصة أنه من أنواع جيدة لا تتوافر في دول أخرى ، ولعله مما يدعم هذا الرأي أن توتر علاقاتنا بفرنسا لم يحل دون تزايد وارداتها من القطن المصرى •

كما أن تنظيم السياسة القطنية في الداخل وجعلها في يد القطاع العام وعدم تعدد الهيئات المصدرة له كفيلا بتحسين مركزه في الخارج وبعدم تأثرنا بمقاطعة بعض الدول لصادراتنا بوجه عام •

ولقد نشرت احدى الصحف اليومية مؤخرا تعليقاً على الآثار المباشرة للسوق الأوروبية المشتركة في أهم صادراتنا ذكرت فيه أن التكتل القوى للسوق الأوروبية المشتركة سيؤثر تأثيراً مباشراً في صادراتنا من الأرز والقطن والبصل والبطاطس ، وأن هذه الآثار سوف تظهر بعد تطبيق السياسة الزراعية الموحدة للسوق المشتركة خلال الشهور القليلة القادمة •

وذكرت هذه الصحيفة أن الجهات المسئولة تدرس في الوقت الحاضر تقريراً هاماً مفصلاً عن هذه الآثار ومدى مساسها بكل من هذه المحصولات الزراعية •

ويقول التقرير ان اللجنة التنفيذية الخاصة بالسوق الأوروبية المشتركة ببروكسل تقدمت يوم ١٩ من يوليو الماضي بمشروع لتطبيق سياسة موحدة لتجارة الأرز الداخلية بين دول أوروبا الست • وقد

وافق مجلس وزراء دول السوق الأوروبية المشتركة يوم ١٣ يناير عام ١٩٦٢ على تطبيق السياسة الزراعية الموحدة بين دول السوق ، ووضع قواعد وتنظم للمنتجات الزراعية والحبوب والقمح والأرز .

ومضى التقرير يقول ان مجلس وزراء السوق قد طالب اللجنة التنفيذية بوضع القواعد والنظم التي تحدد تجارة الأرز في المستقبل ضمن السياسة الزراعية الموحدة داخل السوق الأوروبية المشتركة ، بحيث تتم يوم ٣٠ من ابريل عام ١٩٦٢ حتى يتمكن مجلس الوزراء من اصدار القرار النهائي في شأن هذه السياسة الزراعية قبل يوم ٣١ يونيو عام ١٩٦٢ .

وبدلا من مقترحات اللجنة التنفيذية المقدمة يوم ١٩ يوليو عام ١٩٦١ نجد أنها ترمى في النهاية الى قصر استيراد الأرز على الدول الأعضاء المنتجة له ، والمعروف أنه لا ينتج الأرز من دول السوق المشتركة الا ايطاليا وفرنسا .

وانتاج ايطاليا وفرنسا يبلغ سنويا - بحسب آخر احصاء - حوالي ٣٣٦ ألف طن وهذا الانتاج يكفي الدول الأوروبية الداخلية فقط ، ولا تستورد الا القليل من مدغشقر بحكم ارتباطها السياسي مع فرنسا .

وتعتبر ألمانيا الغربية أكبر دولة مستوردة للأرز وقد استوردت من الجمهورية العربية المتحدة في العامين الأخيرين حوالي ٥٠ ألف طن أرز تقدر قيمتها بحوالي ٢٠ مليون مارك ، هذا غير الدول الأوروبية الأخرى التي تستورد الأرز من الجمهورية العربية المتحدة .

وقال التقرير ان اللجنة التنفيذية للسوق رأت أن انشاء هيئات عامة موحدة تشرف على أسواق الأرز في كل من ايطاليا وفرنسا وهما الدولتان المنتجتان للأرز بين الدول الست ، يحقق لهذه الهيئة امكانيات توجيه الانتاج في المستقبل الى ما يلائم حاجة الاستهلاك المحلي لهذه السوق الكبيرة •

وقد ذكر التقرير أن الأهداف المطلوب تحقيقها من انشاء هيئات موحدة لسوق الأرز هي :

١ - انشاء واقامة سوق متكاملة بين الدول الست •

٢ - اخضاع الأرز وزراعته داخل نطاق هذه الدول لسياسة ثابتة متسعة تتأثر بالسياسة الاستهلاكية والامكانيات المتوافرة من هذه السلعة •

٣ - تحقيق الاستقرار للسوق المحلية الداخلية لدول السوق الأوروبية المشتركة •

وتحدث التقرير بعد ذلك عن الوسائل التي ستبناها دول السوق الأوروبية المشتركة لتحقيق أهداف السوق الموحدة فقال ان اللجنة التنفيذية وافقت أولا على تحديد أسعار موحدة لأصناف الأرز المختلفة أثناء فترة الانتقال التي تبتدىء من أول يوليو القادم وتنتهى في أول يوليو عام ١٩٦٨ •

ثانيا : التدخل جمركيا لتوحيد أسعار الأرز المستورد والمصدر

داخل السوق الأوروبية المشتركة بفرض نظم على الحدود الجمركية
الغرض منها تثبيت الاسعار داخل هذه الاسواق بشكل لايتأثر
بتطور الاسعار العالمية المتغيرة من حين لآخر •

وتقرر كذلك فرض نوع من الضريبة على الحدود الجمركية
لحماية أسعار الأرز المنتج داخل السوق الأوروبية المشتركة بأن يدفع
المستورد ضريبة عبارة عن الفرق بين أسعار الأرز المنتج محليا بدول
السوق وأسعار الأرز العالمية المستوردة من الدول الأخرى •

ثالثا : نقرر كذلك اباحة تصدير الأرز بين دول السوق الست •

رابعا : نقرر ألا تسرى هذه القيود والضرائب الجمركية على
صادرات الأرز من الدول الافريقية المرتبطة بالسوق الأوروبية المشتركة
ويسمح لدول السوق الست باستيراد الأرز منها •

هذه هي أهم النقاط التي وردت بالتقرير ، ولعل تعلقي على ما
جاء بهذا التقرير يتبلور في الأرقام الواردة بالبيان التالي :

بيان السلع المصدرة إلى دول السوق الأوروبية المشتركة
خلال عام ١٩٦٠
(جميع المبالغ مينة بآلاف الجنيهات المصرية)

أنواع السلع	ألمانيا	هولندا	إيطاليا	فرنسا	السويد	المجموع
القطن	٥,٣٤٢	٢٥٧	٥٠٦١	٣,٦٢٩	٦١	١٤,٩٠٠
غزل القطن	١,٣٢٥	١٠	—	—	٢١٣	١,٥٤٧
أقمشة قطنية	١٢٢	٢٢٩	٤٤	—	١٥	٤١٠
الأرز	٧١٩	٣٤	١٢	—	١٧	٧٨٢
البصل	٧٦٥	٢٥١	٥٣	٨٧	٩٣	١,٢٤٩
بطاطس	٨١	٢٣٩	٨	١٠	١٨١	٥١٩
فول سوادق	٧٨	١٠٥	١	—	١٤	١٩٨
منجنيز	٧٩	٢٧٩	٥٤	—	٩٤	٥٠٦
أصناف أخرى	٦٤٢	٢٤٣	٦٩٨	٢١	٢٣٧	١,٨٤١
المجموع	٩,١٥٢	١٨١٨	٧٣٠٩	٣٧٤٧	١٤٧٤	٢٣,٤٠١

يتبين من هذا الجدول أن صادرتنا من الأرز الى دول السوق المشتركة بلغت ٧٨٢ ألف جنيه خلال عام ١٩٦٠ وبالرجوع الى السنوات السابقة يتبين أنها بلغت ٤٥ ألف جنيه خلال عام ١٩٥٩ ، و١٣٧١ ألف جنيه عام ١٩٥٨ و١٤٥١ ألف جنيه عام ١٩٥٧ ومن هذا يتبين لنا ضالة المبلغ الذى نحصل عليه من صادرات الأرز الى دول السوق الأوروبية المشتركة مما يؤكد أنه لن يكون هناك أضرار تذكر فى حالة امتناع دول السوق المشتركة عن شراء الأرز أما القطن فقد شرحنا أمره فى صفحة ١٠٣ من هذا الكتاب .

البترو ل :

تستورد دول غرب أوروبا من بترول الشرق الأوسط نحو ٩٠٪ من احتياجاتها ، أما العشرة فى المائة الأخرى فإنها تستوردها من مناطق أخرى منها شمال أفريقيا كالجزائر وليبيا وهما من الدول العربية .

ولعل ذلك يضع فى يدنا سلاحا فويا نستطيع أن نرد به على دول السوق الأوروبية المشتركة فى حالة قبولها إسرائيل فى عضوية السوق المشتركة ، والمعروف أن توقف انسياب البترول يؤدى الى اغلاق بعض مصانعها التى تعتمد على البترول ، ولهذا التوقف آثاره فى اقتصادياتها .

ولقد استعملنا هذا السلاح من قبل أثناء عدوان السويس فادى الى انخفاض احتياطي البترول فى دول غرب أوروبا واضطرابها الى شراء البترول من أمريكا ودفع قيمته بالدولار الأمريكى . ويلاحظ

أنه لو طالت المقاطعة لتعذر على البترول الأمريكى مواجهة احتياجات هذه الدول وتعرضت اقتصادياتها لآخطار جسيمة بسبب نقص البترول لديها •

وقد أكدت لنا هذه التجربة نجاح هذا السلاح الى درجة كبيرة ، ويلاحظ أن المحاولة الاسرائيلية الجديدة لا تختلف فى هدفها عن المحاولة التى حدثت فى عام ١٩٥٦ فكلتا المحاولتين تستهدفان تحطيم القوة العربية الواعية التى ظهرت فى العالم العربى وارجاع الاوضاع العربية الى ما كانت عليه من التفكك والضعف لضمان المحافظة على الكيان الاسرائيلى •

فعلينا اذن أن نعد أنفسنا لاستخدام هذا السلاح وخاصة من جانب العمال العرب الذين برهنوا فى مختلف الظروف على وقوفهم صفا واحدا ضد المؤامرات والمحاولات الاسرائيلية •

هذه هى بعض الوسائل التى يمكن أن تقوم بها الدول العربية بوجه عام والجمهورية العربية المتحدة بوجه خاص لمواجهة المحاولة الاسرائيلية الخطيرة • وهناك وسائل أخرى أذكر منها على سبيل المثال تقوية العلاقات الاقتصادية مع الدول الخارجية والسعى فى انشاء التكتلات الاقتصادية كالسوق العربية المشتركة والسوق الافريقية المشتركة والسوق المشتركة لدول عدم الانحياز فكلما تقدمنا فى هذا المجال تقوينا على مواجهة التكتل الاحتكارى للسوق الأوروبية المشتركة وأحبطنا محاولات اسرائيل الانضمام اليها ، ومثلت مقاطعتنا الاقتصادية لدول السوق الأوروبية ولاسرائيل خطرا أعظم قد لا تقوى هذه الدول على احتماله •

ولعلنا نخطو في هذا المجال خطوات كبيرة ، ففي شهر مارس
متلا من عام ١٩٦٢ تم عقد عدد من الاتفاقيات التي تهدف الى تقوية
الروابط الاقتصادية مع كثير من الدول الاجنبية :

ففي أول هذا الشهر تم توقيع اتفاق تجارى مع قبرص يسرى
لمدة سنة يتجدد تلقائيا وقد نص على أن تتم المدفوعات من البلدين
بالجنيه الاسترليني على أن يبلغ حجم التسهيلات الائتمانية ١٠٠ ألف
جنيه ، كما أعطى تسهيلات خاصة لتشجيع السياحة بين البلدين
وكذلك تم توقيع اتفاق تجارى مع الملايو يقضى بأن تستورد الملايو
البضائع القطنية والأسمنت والفوسفات والمواد الغذائية مقابل المطاط
والقصدير •

وفي ٥ منه تم توقيع اتفاق للتجارة والدفع مع تونس يقضى بأن
تستورد منتجات قيمتها مليون و ٨٠٠ ألف دولار خلال هذا العام
ومليونان من الدولارات خلال العام القادم ومليونان ونصف المليون خلال
العام ١٩٦٤ ، وأهم المنتجات التي اتفق على تصديرها اليها القطن
والكبريت والأفلام والمواد الصناعية وذلك مقابل استيراد زيت زيتون
وموالح وطعام وخشب وورصاص بالقيمة نفسها •

وفي ١٢ منه تم توقيع اتفاق تجارى مع ألمانيا الشرقية يقضى بمد
اتفاق التبادل التجارى المعقود في العام الماضى سنة أخرى ، كما ينص
هذا الاتفاق على أن يصل حجم التبادل التجارى الى ٣٢ مليون جنيه •
وفي منتصف الشهر أتم السيد الدكتور وزير الاقتصاد - في

أثناء زيارته للندن - مناقشة التعديلات المطلوبة في تنفيذ الاتفاقات الخاصة بالتسهيلات الائتمانية التي سبق الاتفاق عليها لتمويل الصادرات البريطانية من السلع الرأسمالية وشبه الرأسمالية ، وتقضى نصوص هذا الاتفاق بأن تستورد إنجلترا قطنا مصريا في حدود ٥٠ ٪ من السلع الرأسمالية التي نستوردها منها وأن يقسط باقى الثمن على آجال متوسطة وطويلة كما تم فى ذلك اليوم توقيع أول اتفاق للتجارة والدفع مع ألمانيا وقد بلغ حد المديونية فيه ٣٠ ألف دولار .

وفى ١٩ منه تم توقيع اتفاق للتجارة والدفع مع النيجر لمدة سنة قابلة للتجديد ويقضى هذا الاتفاق بأن تتم المدفوعات بين البلدين بالعملات الحرة مع وضع حد معين للمديونية ، على أن نستورد من النيجر الجلود واللحوم والمواد السودانية ونصدر لها المنتجات الصناعية وخاصة المنسوجات والأسمنت كما تقرر أن تساهم الجمهورية العربية المتحدة فى مشروعات البناء فى النيجر ونزودها بخبراء الزراعة والصناعة .

وفى ٢٢ منه تم توقيع ثلاث اتفاقيات اقتصادية مع تشيكوسلوفاكيا الاتفاق الأول يقضى بأن يعمل الطرفان على زيادة حجم التبادل التجارى بينهما ويسرى لمدة ثلاث سنوات . والاتفاق الثانى خاص بالمدفوعات ويسرى لمدة سنة وبحد أقصى للمديونية قدره مليوناً جنيه استرليني لكل من الطرفين . والاتفاق الاقتصادى الثالث تمنح بموجبه تشيكوسلوفاكيا الجمهورية العربية المتحدة تسهيلات ائتمانية فى حدود عشرين مليوناً من الجنيهات الاسترلينية تستخدم فى تمويل مشروعاتنا

من المصانع والمعدات والسلع على أن يتم اضافة الأقساط المستحقة الى حساب اتفاق الدفع بين البلدين وتستخدم هذه الأقساط في شراء منتجات من الجمهورية العربية المتحدة •

وفي نهاية الشهر تم توقيع بروتوكول للتجارة مع غانا يقضى برفع حد المديونية من ٥٠٠ ألف جنيه الى ٧٥٠ ألف جنيه •

وفي مجال التعاون الاقتصادي الاقليمي ، انتهت اللجنة الاقتصادية لدول ميثاق الدار البيضاء يوم الاثنين ٥ من ابريل الحالي من جلساتها التي استمرت نحو أسبوع وذلك بعد أن وقع رؤساء الوفود الاتفاقات السبعة التي وافقت عليها اللجنة بالاجماع وهذه الاتفاقات تهدف الى تدعيم علاقات التعاون والتضامن بين الدول الافريقية لتحرير افريقية من الاستعمار الاقتصادي من ناحية ومواجهة التكتلات الاقتصادية بسياسة مشتركة من ناحية أخرى •

وقد تضمنت هذه الاتفاقات :

أولا : انشاء سوق افريقية مشتركة مفتوحة لجميع الدول الافريقية على أساس حرية تبادل البضائع والمنتجات الوطنية وحرية الإقامة والعمل والاستخدام لممارسة النشاط التجاري وحرية النقل والترايسيت واستعمال وسائل النقل والمواني والمطارات المدنية ، ولتحقيق هذه الأهداف اتفقت الأطراف المتعاقدة على اقامة وحدة جمركية وتنسيق سياسات الاستيراد والتصدير على أن يقوم كل من الأطراف المتعاقدة في خلال خمس سنوات تبدأ من تاريخ سريان هذه

الاتفاقية بإلغاء الرسوم الجمركية على وارداتها من باقي الدول الأعضاء على أن يحدد هذا الخفض بنسبة ٢٥ ٪ فى العام الاول ويتم التخفيض بالتدريج خلال السنوات الأربع التالية وأن تنشأ هيئة دائمة تسمى مجلس السوق الافريقية المشتركة تشرف على تنفيذ هذه الاتفاقية وقد اتفق على أن تكون الدار البيضاء المقر الدائم للمجلس الذى يعقد دورات عادية مرة كل ستة شهور •

ثانيا : انشاء بنك التنمية الافريقى برأسمال قدره ٣٠ مليون دولار توزع بالتساوى بين الدول الأعضاء ليكون لكل دولة متعاقدة الحق فى أن تحصل على ما تحتاج اليه من فروض من هذا البنك بشروط غير مجحفة فى حالة عجزها عن الحصول على القروض الخارجية •

ثالثا : انشاء اتحاد مدفوعات افريقى : لتسهيل المدفوعات وايجاد نظام للمقاصة المتعددة الأطراف بين دول الميثاق •

رابعا : انشاء مجلس للوحدة الاقتصادية يتولى دراسة المشكلات المشتركة الخاصة بالتنمية وامكانيات تنسيق البرامج المختلفة وبحث تنظيم الخطط الأكثر تمثيلا مع الدول الافريقية •

خامسا : انشاء هيئة افريقية للطيران تستهدف العمل على تقدم النقل الجوى بين الدول الافريقية ومساعدة الدول الاعضاء على تنفيذ المشروعات التى تضعها المؤتمرات الاقليمية للهيئة الدولية

للطيران المدني على أن يكون مقر الهيئة بالجزائر ويتألف مجلسها من المديرين العاملين للطيران المدني في الدول الاعضاء •

سادسا : تنشئ كل دولة من الدول الأعضاء في الميثاق خطوطا ملاحية منتظمة للعمل بين موانئها وباقي الدول الأعضاء •

سابعا : انشاء ايجاد افريقي لسركات النقل الجوى الدولية تكون مهمته تسيير خطوط جوية منتظمة على الخطوط التي تحددها الدول المتعاقدة والقيام بأعمال الوكالة التجارية والفنية لشركات الطيران الافريقية وغير الافريقية وشراء وبيع واستئجار الطائرات ويحدد رأس المال الاساسى للاتحاد بما يعادل ٦ ملايين جنيه استرليني كذلك فقد أقرت اللجنة النظم الأساسية لاتحاد البريد الافريقي واتحاد المواصلات السلكية واللاسلكية الافريقي ويهدفان الى تدعيم شبكة المواصلات البريدية والسلكية واللاسلكية وتخفيض تكاليف الخدمات الى أقصى حد ممكن وتنسيق الاتصال بأمر السبل وأحسنها واييجاد التعاون المباشر بين الهيئات المختصة •

وفي هذا المجال من التعاون أيضا أذكر أن هناك شبه اتفاق بين دول عدم الانحياز على تقوية الروابط الاقتصادية بينها ، وقد صرحت الدوائر اليوغوسلافية المطلعة في ٨ من مارس الماضي بأنه من المحتمل أن توجه الجمهورية العربية المتحدة ويوغوسلافيا دعوة الى دول عدم الانحياز في العالم لعقد مؤتمر اقتصادى فى يونيو أو يوليو القادم ، وذكرت هذه الدوائر أن الدعوة ستوجه الى خمس وعشرين دولة

هي الدول التي شهدت مؤتمر أقطاب بلجراد في سبتمبر الماضي وغيرها من الدول في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية وأوروبا التي تعتقد أن اقتصادياتها ستأثر بالسوق الأوروبية المشتركة والتكتلات الاقتصادية الأخرى •

وقد ذكر مصدر مسئول بوزارة الاقتصاد أن السياسة الاقتصادية لهذه الدول تقوم على سبعة أسس رئيسية هامة ستمسك بها الدول غير المتحاذة وهي :

أولا : تشكيل تكتلات اقتصادية بين الدول النامية لما فيها من فوائد ولمقاومة الآثار التي قد تنتجها التكتلات الاقتصادية للدول المتقدمة وهذه التكتلات من شأنها أن تبقى المظاهر الاستعمارية من عرقلة التصنيع وعرقلة التعاون الاقتصادي والتجاري مع الدول النامية •

ثانياً - الاستعانة بالمعونات والقروض الخارجية غير المشروطة حتى لا تتحكم فيها الاعتبارات السياسية أو غيرها •

ثالثاً - تنمية العلاقات التجارية والاقتصادية بين مختلف الدول بصرف النظر عن اختلاف المذاهب الاقتصادية والعمل على تبادل المصالح الاقتصادية مما يزيد من فرص السلام العالمي •

رابعا : تنويع أسواق الاستيراد والتصدير دون قصرها على دول معينة ومن فوائد هذا التنوع منع احتكار الدول الكبرى لأسواق البلاد النامية وكذلك التقليل من تعرض هذه البلاد للحصار الاقتصادي •

خامسا : تحسين شروط التجارة بين الدول النامية والدول الأكثر تقدما ، اذ تبين أن ما تفقده الدول النامية سنويا نتيجة لاتجاه شروط الاتجار فى غير مصلحتها يزيد كثيرا على متوسط ما تحصل عليه من معونات خارجية •

سادسا : تبادل العلاقات الاقتصادية الخارجية بين دول العالم على أساس تبادل المنافع واحترام حقوق الشعوب لا على أساس الاستغلال واهدار هذه الحقوق •

سابعا : سد الثغرة بين مستوى العيش فى الدول المتقدمة والدول النامية باعتبار ذلك مسئولية دولية كبرى تفيد منها الدول النامية والدول المتقدمة ، اذ أن النمو الاقتصادى فى مناطق دول العالم يوسع أسواق تصريف منتجاتها ويوجد المجالات الواسعة لاستثمار مدخراتها واحتياجاتها العاطلة •

وهكذا تخطو الجمهورية العربية المتحدة خطوة ثابتة نحو تدعيم كيانها الاقتصادى وتقويته وفى رأى أن نظامنا الاقتصادى الحالى يمثل أقوى سلاح نستطيع أن نرد به على محاولات اسرائيل وأن نكسب بموجه الجولة القادمة وهى آتية لا ريب فيها •

تم بمون الله

هيئة قناة السويس

حركة الناقلات :-

زاد عدد الناقلات العابرة خلال يولية ١٩٦٢ مقارنة بتلك العابرة في يولية الماضى بمقدار ٣٩ ناقلة أى بنسبة ٥٢ ٪ حيث بلغ ما عبر منها خلال الشهر الحالى ٧٩٣ ناقلة مقابل ٧٥٤ ناقلة في يولية ١٩٦١ .

ويتقسم الناقلات عدديا حسب اتجاه العبور . يتضح أنه عبرت القناة من الشمال الى الجنوب ٤٠٣ ناقلات مقابل ٣٨٥ ناقلة بزيادة قدرها ١٨ ناقلة ، ويرجع هذا الى ارتفاع عدد الناقلات الفارغة بمقدار ٢٢ ناقلة « ٣٦٨ مقابل ٣٤٦ » بينما نقص عدد الناقلات المحملة بمقدار ٤ ناقلات « ٣٥ مقابل ٣٩ » .

وبالنسبة للناقلات المتجهة شمالا ، فقد زاد عددها بمقدار ٢١ ناقلة « ٣٩٠ ناقلة خلال يولية ١٩٦٢ مقابل ٣٦٩ ناقلة في يولية ١٩٦١ » . وبينما زاد عدد الناقلات المحملة بمقدار ٣٢ ناقلة « ٣٨٣ مقابل ٣٥١ » . نقص عدد الناقلات الفارغة بمقدار ١١ ناقلة « ٧ مقابل ١٨ » .

وبلغ مجموع الحمولة الصافية للناقلات العابرة في يولية ١٩٦٢ « ١٢١.٦.٠٠٠ طن » مقابل ١١١.٠.٨.٠٠٠ طن في يولية الماضى مسجلة زيادة قدرها ٩٩٨.٠٠٠ طن أى بنسبة ٩ ٪ .

وتمثل الحمولة الصافية للناقلات نسبة قدرها ٧٤ ٪ من مجموع الحمولة الصافية للسفن العابرة خلال يولية من العام الحالى ، بينما كانت هذه النسبة ٧٢ ٪ في يولية من العام الماضى .

وقد زاد متوسط الحمولة الصافية للناقلة من ١٤٧٣٢ طنا في يولية ١٩٦١ الى ١٥٢٦٦ طنا في يولية ١٩٦٢ . كما زاد متوسط كميات المواد البترولية المنقولة على كل ناقلة محملة من ٢٦٢٥١ طنا في يولية الماضى الى ٢٦٦٢٣ طنا في يولية الحالى .



الدار القومية للطباعة والنشر

١٥٧ شارع عبيد - روض الفرج

٤١٠١٤ / ٤٠٧٥٣ } تلخون
٤٠٨١٤ / ٤٠٥٨٨ }

الدار القومية للطباعة والنشر

١٥٧ شارع عسيرة - روض الفرج

٤١ ٦٢

٢٠٦ ٢٣١

٢٠٩١٤

٤٠٥ ٩٨١